مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٣٤**

الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ريكاردو
	بلجيكا	السيد بايو
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
	جنوب أفريقيا	السيد ملغاس
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد ديروف
	فييت نام	السيدة نغوين ثان ها
	كوستاريكا	السيد ويسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هارفي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ويلسون

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/738)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية فترويلا البوليفارية وماليزيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وأود أن أذكر المتكلمين، كما ذكر رئيس بلدي في جلسة الصباح، بضرورة أن يتقيدوا في بياناتهم بما لا يتجاوز خمس دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بالسرعة المناسبة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتوزيع نصوصها الكاملة كتابة وأن تدلي بنسخة مختصرة منها عند التكلم في القاعة.

والآن أعطي ممثل اليابان الكلمة.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): الهجمات الإرهابية الأخيرة في مومباي قدمت لنا جميعا تذكرة حادة بالتهديد الخطير الذي يظل الإرهاب يوجهه حتى بعد سبع سنوات من الأحداث المأساوية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعقب الهجمات الإرهابية في مومباي أعرب رئيس الوزراء الياباني آسو لرئيس وزراء الهند سنغ عن استعداد اليابان للتعاون مع الهند والمساعدة في التحقيقات. وعقب مشاهدتنا للتو تلك الجريمة النكراء نرى من حسن التوقيت جدا أن نعقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن حول موضوع ”التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية“. لذلك نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للمبادرة القائمة التي اتخذ زمامها الرئيس ميسيتش بعقد هذا الاجتماع.

اليابان تتفق تماما مع الفكرة المشدد عليها في الورقة المفاهيمية التي أعدتها كرواتيا بأن من المجدي للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد تضامنه ضد الإرهاب في هذه المرحلة. كما نثني على التوصيات الواردة في الورقة التي تطالب بقوة بالأخذ بنهج شامل متعدد الأبعاد في مكافحة الإرهاب.

أهمية دور المجلس لا تحتاج إلى تكرار التأكيد عليها. وعلى وجه التحديد تواصل ثلاث من لجان المجلس الفرعية الاضطلاع بدور حاسم الأهمية. وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية أولية عن تنفيذ القرارات ذات الصلة. ويتعين على المجلس وهيئاته الفرعية أن يفعلوا كل ما في وسعهم لتيسير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء.

في هذه السنة دأبت اليابان، بصفتها رئيسة مجموعة الدول الثماني، على السعي إلى تعزيز التعاون بين فريق العمل لمكافحة الإرهاب الذي أنشأته مجموعة الدول الثماني والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب هنا في المقر. ويحدونا الأمل أن يؤدي هذا التعاون إلى تعزيز التعاون بين المجلس والدول الأعضاء، خاصة في مجال المساعدة الخاصة بمكافحة الإرهاب.

بعد مرور سبع سنوات على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ما زالت أفغانستان وما حولها المنطقة الأشد خطورة في حربنا على الإرهاب. وفي هذا الصدد، وإضافة إلى شتى التدابير المتخذة في الميدان، نؤمن بأنه ينبغي تماما الاعتراف بأهمية العمليات البحرية ذات الصلة بذلك. واليابان ما فتئت تساهم في عمليات مكافحة الإرهاب في المحيط الهندي منذ عام ٢٠٠١ وقد عقدنا العزم على مواصلة هذا الجهد.

وتؤمن اليابان أيضا بأن التعاون الإقليمي يؤدي دورا حاسما في جهود مكافحة الإرهاب. وفي سبيل الدفع قدما بالتعاون هذا دأبت اليابان على المشاركة بهمة في شتى المبادرات الإقليمية وعلى العمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين، وتحديدا في منطقة جنوب شرقي آسيا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما فتئنا نتعاون مع البلدان التي تعد نفسها للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٣ كنا قد شرعنا في تنظيم حلقات دراسية، للخبراء الآسيويين بدرجة رئيسية، حول الترويج للانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب.

تدابير مكافحة الإرهاب يجب ألا تقتصر على التدابير التقليدية المتعلقة بإنفاذ القانون؛ بل يجب أيضا أن تعالج معالجة كافية المجالات غير التقليدية المعرفة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى وجه خاص يجب تعزيز الجهود المبذولة لتخفيض مستوى الفقر والتدابير المتخذة في مجال التعليم من أجل معالجة الظروف المشجعة لانتشار الإرهاب.

واليابان ما فتئت تعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دورا جوهريا في المعركة ضد الإرهاب. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أساسا قيّما لمضافرة جهودنا في ذلك السياق. وحظي اعتماد الجمعية العامة بالإجماع للقرار ٢٧٢/٦٢، الذي أعاد التأكيد على أهمية الاستراتيجية ودعا إلى تنفيذها، بالترحيب الشديد. ومن خلال هذه المناقشة المفتوحة ينبغي أن يجدد المجلس التزامه بالتصدي لما يشكله الإرهاب من تهديدات خطيرة على السلم والأمن الدوليين. وتغتنم اليابان هذه الفرصة للإسهام في جهود المجلس في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): باسم ليختنشتاين حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن تضامننا مع جميع ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في الهند، وعن صادق تعازينا لهم. وننديد بصورة لا لبس فيها بأعمال الإرهاب الخسيسة هذه، أيا كانت دوافعها، وأينما ارتكبت، وأيا كان مرتكبوها، ونجدد الإعراب عن التزامنا التام بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

ونعرب عن امتناننا للورقة المفاهيمية (S/2008/738) التي قدمها الرئيس لمناقشة اليوم، وسيركز بياننا على بعض النقاط المحددة.

إننا نتفق تماما مع المفهوم الوارد في الورقة، ومفاده أن استخدام القوة المسلحة لا يمكن أن يكون الاستجابة الوحيدة لآفة الإرهاب، وأن مصطلحات مثل ”الحرب على الإرهاب“ تسببت في مشاكل أكثر مما أوجدت حلولا، لا سيما فيما يتعلق بالتطبيق الموحد للقانون الإنساني الدولي.

ونعتقد أن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة جيدة لتعزيز التضامن الدولي لدى مواجهة الإرهاب استنادا إلى نهج شامل، على النحو المجسد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي وُضِعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. غير أن الاقتصار على مجرد إعادة تأكيد تلك الالتزامات لن يُحسِّن، في حد ذاته، ردنا على الإرهاب. وخلال السنوات السبع التي أعقبت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عززت الأمم المتحدة تعزيزا كبيرا أدواتها المعنية بمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، واتخذت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية العديد من الخطوات لتحقيق ذلك الهدف، غير أن التهديد الذي يمثله الإرهاب لا يزال منتشرا أكثر من أي وقت مضى. وتؤكد تلك الحقيقة البسيطة القيود المتعلقة بالتدابير التقليدية لمكافحة الإرهاب،

وضرورة المعالجة المنهجية للظروف التي تؤدي إلى انتشار الأنشطة الإرهابية.

ويضطلع هذا المجلس بدور خاص في ذلك الصدد في ما يتعلق بمعالجة عدد من حالات الصراع الطويل الأجل الملموسة عواقبها في جميع أنحاء العالم والمتصلة مباشرة بالتطرف العنيف. وينبغي لأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، أن تضاعف جهودها، كل في نطاق ولايته، بغية الإسهام في منع الإرهاب. وفي ذلك الصدد، نذكِّر بأن الجمعية العامة تتحمل مسؤولية خاصة ينبغي أن تضطلع بها على وجه الاستعجال: الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ونأمل أن يتمخض تنشيط التعاون لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي عن بيئة سياسية يمكن فيها حل المسائل العالقة بشأن ما سمي بتعريف الإرهاب.

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تدرج انعدام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الحكم الجيد بين الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ويصح القول بالمثل بأن مكافحة الإرهاب يمكن أن تحدث أثرا سلبيا على سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الجيد، بما أن الدول والمنظمات الدولية تتخذ أحيانا تدابير مستعجلة وتعسفية لمكافحة الإرهاب بدون كفالة وجود ضوابط وموازين ملائمة بشأن الإجراءات التنفيذية.

وقد أعطى المقرر الخاص للأمم المتحدة المكلف بإجراء دراسة شاملة عن الإرهاب وحقوق الإنسان العديد من الأمثلة المناسبة على هذه التدابير، التي لا يتم فيها دوما تحقيق التوازن الملائم بين المصالح الأمنية الخاصة وحقوق الإنسان للأفراد المتضررين. وبالنظر إلى المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي، فإننا على اقتناع بأن المجلس ينبغي أن يشكل قدوة لدى تناول المسألة الصعبة المتمثلة في تحقيق التوازن بين المصالح الأمنية وحقوق الإنسان. وبالتالي، يسرنا أن المزيد من التحسينات قد أُدخلت على نظام جزاءات المجلس لمكافحة الإرهاب، ونحث المجلس على اتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، ولبلدكم بصفته رئيس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن واحدة من بين أشد مسائل السلم والأمن الدوليين أهمية. ويشكل استمرار الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم تذكرة دائمة ومؤلمة لجميع الدول والشعوب. وتتسبب الأعمال الإرهابية بتزايد ريبة الشعوب في قدرة المجتمع الدولي على التصدي بفعالية لأعمال العنف اللاإنسانية تلك.

وتشكل الأحداث الفظيعة التي وقعت في مومباي أشد أعمال الإرهاب وحشية وأوسعها نطاقا منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكازاخستان على غرار المجتمع الدولي، تشيد على نحو خاص بالضحايا الأبرياء للعمل الوحشي الذي اقترفه الإرهابيون، وتعرب عن تضامنها مع حكومة الهند.

لقد أشار رئيس الجمهورية نورسلطان نزاربايف، في برقية التعزية التي أرسلها إلى رئيس الوزراء الهندي، إلى أن من الضروري، في هذا الظرف المأساوي، أن نعزز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وكازاخستان على اقتناع بأنه لن

يتسنى إلا بتلك الطريقة مواجهة أي عمل من أعمال الإرهاب.

إننا نواجه اليوم تهديدات عالمية لم يسبق لها مثيل: صراعات بين الأعراق والطوائف، والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والكوارث الطبيعية والناشئة عن الأنشطة البشرية والكوارث التي من صنع الإنسان، والأمراض والأوبئة، والمشاكل المتعلقة بالطاقة والبيئة. وقد عرّى استمرار آفة الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم طابع الإرهاب العابر للحدود الوطنية. ويجب أن نسلّم بأن الإرهاب جيد التنظيم، ولديه اكتفاء ذاتي مالي، وتدعمه معتقدات أيديولوجية قوية تسمم وعي عدد كبير من البشر يتزايد باستمرار. ومن ذلك المنطلق، يكتسي تعزيز الإطار القانوني الدولي للتعاون في مكافحة الإرهاب أهمية خاصة. وتؤيد كازاخستان اعتماد اتفاقية شاملة، بدون أي تأخير إضافي، بشأن مكافحة الإرهاب الدولي.

لا تزال الأمم المتحدة، بسلطتها وطابعها العالمي وتجربتها الفريدة، تضطلع، على نحو أساسي، بدور ريادي وتنسيقي في جميع الشؤون العالمية. غير أن فعاليتها ترهن بإرادتنا. وينبغي أن نضافر جهودنا من أجل إصلاح المنظمة بغية تعزيز دور مجلس الأمن في التصدي بسرعة للتحديات الرئيسية التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ونحن على يقين بأن التعاون البنّاء والناجح بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب سيعزز الأمن الإقليمي والدولي وسيلغي مسألة الإرهاب الدولي في المستقبل.

وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور حاسم في جهود تحسين فعالية الإجراءات العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى نحو خاص، يمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي تقديم إسهام هام في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ويمثل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا هيكلا آخر من بين تلك الهياكل.

في الختام، نود أن نعرب مرة أخرى عن أعمق مشاعر الأسى على فقدان الأرواح البريئة في جميع أعمال الإرهاب، ونتقدم بتعازينا ومواساتنا لعائلات الضحايا. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينضم إلى الجهود الرامية لكفالة توسيع نطاق وتعزيز فعالية التعاون في الكفاح الرامي إلى القضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة نونييس موردوشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن كوبا تدين وترفض بشكل صارم الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة. ونعتبر أن جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية غير مبررة إطلاقا أينما ارتكبت وبغض النظر عن من ارتكبها أو من ارتكبت ضده، وأيا كان الدافع الذي يتم اللجوء إليه لتبرير الأعمال الإرهابية. وتشكل الهجمات التي وقعت مؤخرا في مومباي دليلا جديدا وواضحا على الخطر الذي يمثله الإرهاب بالنسبة لنا جميعا. وتعرب كوبا عن تعازيها الصادقة لشعب الهند ولحكومتها على ضحايا تلك الأعمال الإجرامية.

ونناشد جميع الدول الوفاء بالالتزامات التي قطعتها نحو مكافحة الإرهاب بمحاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية أو تسليمهم، حسب الاقتضاء، ؛ وبمنع تنظيم تلك الأعمال أو التحريض عليها أو تمويل الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد الدول الأخرى في داخل أراضيها أو خارجها أو الأعمال التي ترتكبها المنظمات التي تتخذ مقرها في أراضيها؛ أو بالامتناع عن توريد الأسلحة أو الوسائل

الأخرى التي يمكن أن تستخدم لارتكاب الأعمال الإرهابية في الدول الأخرى، في جملة أمور.

كما ترفض كوبا الأعمال والتدابير واستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تفرضها أي دولة أو تحاول فرضها على الآخرين بذريعة مكافحة الإرهاب. وبالمثل، يرفض بلدنا رفضا قاطعا وضع القوائم بشكل انفرادي لاتهام الدول بمزاعم دعم الإرهاب، وهي لا تتسق مع القانون الدولي.

ونحن مقتنعون بأن التعاون المتعدد الأطراف، وتحت إشراف الأمم المتحدة، هو أكثر السبل فعالية لمكافحة الإرهاب الدولي. ونشدد على أهمية أن تنفذ جميع الدول استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، نرى أن من المناسب عقد مؤتمر دولي، تحت إشراف الأمم المتحدة، بغية تعريف الإرهاب واعتماد تدابير شاملة وفعالة للعمل المشترك لمكافحة الإرهاب. ونؤيد أن تُبرم في أقرب وقت ممكن وفي إطار الأمم المتحدة اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي وتشمل تعريف الإرهاب.

وعلى مدى أعوام، ظل بلدنا يقدم إلى مجلس الأمن معلومات مفصلة عن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ضد كوبا عدة أفراد ومنظمات، فضلا عن معلومات عن الحماية التآمرية التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة لهؤلاء الأفراد والمنظمات. وحتى اليوم، لم تلق إدانتنا أي استجابة ملموسة من المجلس.

ومضى أكثر من عام ونصف العام منذ أن أفرج في الولايات المتحدة عن الإرهابي لويس بوسادا كاريليس، الذي يطلق عليه بحق لقب أخطر إرهابي في نصف الكرة الغربي. وبالرغم من وجود كل الأدلة على ارتكابه أعمالا إرهابية التي لا تحصى، فإن حكومة الولايات المتحدة لم تصنفه كذلك. وتؤمن كوبا بأن تلك الحالة تشكل انتهاكا واضحا وصارخا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن عدد من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ومرة أخرى، تطالب حكومة كوبا بأن تقوم سلطات الولايات المتحدة بإعادة الإرهابي إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي طلبت تسليمه، أو أن تحاكمه هذه السلطات في أرضها.

ومع أن حكومة الولايات المتحدة تطلق سراح الإرهابيين المعترفين بجرائمهم والذين لا ضمير لهم، فإنها تحتفظ ولأكثر من ١٠ أعوام بخمسة مناضلين كوبيين ضد الإرهاب، كسجناء سياسيين، في سجون مشددة الحراسة، كانوا يحاولون بمنتهى الإيثار والشجاعة الحصول على معلومات عن الجماعات الإرهابية التي تتخذ من ميامي مقرا لها، وذلك لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف ولإنقاذ أرواح المواطنين الكوبيين والأمريكيين. ومرة أخرى، نحن نطالب بإطلاق سراحهم فورا.

ولا يمكن أن يسود ازدواج المعايير. ولا يمكن القضاء على الإرهاب، إذا كانت تدان بعض الأعمال الإرهابية، بينما يتم السكوت على الأعمال الأخرى أو السماح بها أو تبريرها. وكوبا لم تسمح إطلاقا، ولن تسمح إطلاقا باستخدام أرضها لارتكاب الأعمال الإرهابية ضد أي دولة، وبدون استثناء. كما سنواصل وبشكل صارم مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، كما نفعل حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة إيلون شاهار (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أو أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. كما أود أن أشكركم على قيادتكم بصفتكم رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، وأيضا أنوه بالقيادة الكرواتية للجنة الخبراء المعنية بالإرهاب التابعة

لمجلس أوروبا. وأرحب أيضا بوجود الأمين العام في هذه المناقشة.

وتؤمن إسرائيل بأن مسألة الإرهاب تستحق أن تكون إحدى أعلى أولويات هذا المجلس والأمم المتحدة بأسرها وجميع الدول الأعضاء. ونرحب بإتاحة الفرصة لنا للمساعدة في تنشيط العزم الدولي على مكافحة الإرهاب.

إن الحوادث المروعة التي وقعت مؤخرا في مومباي تدل بوضوح على أن الإرهاب يشكل أحد أكبر التهديدات العالمية للسلام والأمن في التاريخ الحديث. وتعرب حكومة بلدي عن تعازيها للشعب الهندي. كما قتل مواطنون من عدد من الدول الأخرى، بما في ذلك إسرائيل، في تلك الأيام المروعة، ونحن نعرب أيضا عن تعازينا لمواطني تلك البلدان، وخاصة لأسر جميع الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا.

وكان من ضمن المواقع التي استهدفها الإرهابيون مقر الشبكة اليهودية التعليمية والثقافية، حيث استهدف الإسرائيليون بالقتل المتعمد. وخرجت من مكيدة الأعمال التي لا توصف إحدى مقدمات الرعاية الهنديات، التي خاطرت بحياتها لإنقاذ طفل إسرائيلي يبلغ عامين من العمر. وتمثل أعمال مقدمة الرعاية دليلا على أنه، بينما يسعى الإرهابيون لتدمير طريقة حياتنا، لا بد أن تنتصر أكثر الدوافع والقيم الإنسانية السامية وستنتصر هذه الدوافع والقيم.

إن الحوادث التي وقعت في مومباي دلت، مرة أخرى، على أن الإرهاب لا يعرف أي حدود وأن تعاون المجتمع الدولي بالغ الأهمية في دحر الإرهاب. ولا بد أن تكون قوية وكاملة سلسلة التعاون، من بلد إلى بلد. وإلا، سيجد الإرهابيون الحلقة الضعيفة وسيستغلونها. ولا بد من مراقبة حدودنا، وإغلاق صمام تمويل الشبكات الإرهابية، بما في ذلك من خلال مصادر مثل الاتجار بالمخدرات، ومواجهة الإرهاب بجبهة محكمة ومتحدة، ومطاردة الإرهابيين حيثما كانوا. كما نحث الدول على التنفيذ الكامل لجميع التزاماتها في إطار القانون الدولي والتمسك بجميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

وتقع إسرائيل في منطقة مثخنة بندوب الإرهاب، وما برح بلدي، على وجه الخصوص، يقف على خط المواجهة لعدة عقود في الجهود الرامية إلى مكافحة ذلك الشر. ويستهدف الإسرائيليون واليهود في وطنهم وفي الخارج بسبب جواز السفر الذي يحملونه أو بسبب دينهم. وعلى غرار أي جماعة إرهابية أخرى، لا يمكن لحزب الله وحماس، وهما المنظمتان الملتزمتان بتدمير بلدي، أن يعملا بدون الدعم الذي تقدمه الدول، وفي هذه الحالة، إيران وسورية. ونناشد المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا صارما من هاتين المنظمتين وأن يتكلم بصوت واحد ضد رعاية أي دولة للإرهاب.

وينتشر الإرهاب بمعدل ينذر بالخطر، ويتوسع جغرافيا وفي تهور جرائمه على حد سواء. ويسيء الإرهابيون استخدام فوائد العولمة، بما في ذلك التدفق الحر للأشخاص والمعلومات، من أجل جلب الخوف والبؤس والموت إلى المدنيين الأبرياء. وعلينا أيضا أن نكون متيقظين بشكل حاد لأخطار الإرهاب في الفضاء الحاسوبي. ويعمل مرتكبو الأعمال الإرهابية خارج أعراف العلاقات الدولية، وفي الواقع، انتهاكا للقواعد الأساسية للسلوك الإنساني. وهم غير مقيدين بالقانون أو المنطق أو حتى المحافظة على الذات. وتلك العوامل تحديدا هي التي تجعل من الصعب مكافحة هذا الوباء.

ولكن بالرغم من نطاق التهديد، نحن مفعمون بالأمل. ولدينا الأدوات لمكافحة الإرهاب، ولكن ما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية. وهناك بعض المناطق والدول التي

لم تبد الشعور اللازم بالإلحاح. وفي بعض الحالات، قد تغض الدول الطرف عن الإرهابيين الذين يعيشون بين ظهرانيها. وفي حالات أخرى، قد تستخدم المنظمات الإرهابية بوصفها أداة للسياسة الخارجية. ومع ذلك، وسواء كان الدعم المقدم للإرهاب نشطا أو خاملا، فإنه ما زال دعما. والدول التي تساعد الإرهابيين ستعزل أنفسها، على الأقل، عن المجتمع الدولي. ولا بد من إفهام هذه الدول أنها تساعد على تقويض سيادتها بالذات وأن من العسير عكس ذلك الاتجاه لتدهور الوضع.

وفي جميع أرجاء العالم توجد دول فاشلة ودول تمر بخطر الانهيار ولديها قدرات تدميرية إما في شكل المواد الخام أو التكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة الدمار الشامل. وفي تلك البيئة، من الحيوي بينما نكافح الإرهاب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان ألا يحصل الإرهابيون على أي قدرات لإلحاق الدمار الشامل.

ليس هناك من عذر أو مبرر للإرهاب أو لرعاية الدول للإرهاب أو لتجاهل الدول للمشكلة ضمن حدودها الخاصة. ويجب إدانة جميع مظاهر الإرهاب، وينبغي لنا رفض أية محاولة لإضفاء صبغة شرعية على بعض أنواع الإرهاب أو إقرار تمييز بين الإرهاب الجيد والإرهاب السيئ. وإن الجمعية العامة ومجلس الأمن دأبا على تكرار هذا الموقف.

وعلى الزعماء الدينيين والسياسيين مسؤولية المجاهرة برفض التعصب والتطرف. والحركات الإرهابية تلقن أتباعها – غالبا من الشباب سريعي التأثر – على الإيمان بأن العنف هو السبيل الوحيد المتوفر لتحقيق أهدافهم. وتمجد بعض الحركات الشهادة. إننا نحتاج إلى مواجهة التحريض على العنف على جميع المستويات، في المجال السياسي وفي المدارس ودور العبادة.

إن محاربة الإرهاب مهمة صعبة، ولكنها مهمة لا تستطيع أية دولة، مهما كانت مواردها وقدراتها محدودة، أن تواجهها بمفردها. وتتوفر المساعدة التقنية في عدة مجالات من خلال عدد من الآليات الدولية، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونحن نثني على عمل هذه الهيئات ونحث الدول على استخدام هذه الموارد المتوفرة ودعمها.

في الختام، يحاول التاريخ أن يلقننا درسا غالبا ما ننساه. فالاسترضاء والصمت والإهمال استراتيجية تتسم بالمجازفة في مواجهة الخطر. وعوضا عن ذلك، يجب أن يفعل كل واحد منا أقصى ما يستطيع أن يفعله لمواجهة هذا التهديد. وينبغي لنا أن نرسل من خلال أعمالنا رسالة واضحة مفادها أن أمم العالم مصممة على القضاء على الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازينا العميقة إلى زملائنا الهنود وإلى جميع من فقدوا أحباءهم خلال الهجمات الإرهابية الأخيرة في مومباي. لقد أظهرت الهجمات أن الإرهاب تهديد لا يسلم منه أحد. وكان من ضمن قتلى الهجوم ما يزيد على ٢٠ شخصا أجنبيا من أكثر من تسعة بلدان. ولم تنج سنغافورة من هذه المأساة. فقد قُتلت امرأة سنغافورية خلال هجمات مومباي، وكانت أول شخص سنغافوري يقع ضحية لإرهابيي العصر الحديث.

إن الأحداث المأساوية في مومباي تذكرة كئيبة بأن بلاء الإرهاب متواصل بلا هوادة. وتقف سنغافورة بثبات وراء الحكومة الهندية في حربها ضد الإرهاب. ويكتسي عمل بلدان منطقة جنوب آسيا عن كثب مع بعضها البعض

لمواجهة المصيبة التي كلفت عددا كبيرا من الأرواح وجلبت الألم والمعاناة للجميع في تلك المنطقة نفس الأهمية، إن لم يكن أكثر. والتقاعس في ذلك سيكون بمثابة إضاعة فرصة ذهبية وسيخدم مصلحة نفس الناس الذين يسعون إلى نشر بذور الفتنة بين شعوب المنطقة.

وبعد مرور سبع سنوات على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وست سنوات منذ تفجيرات القنابل الأولى في بالي، لا يزال الإرهاب ماثلا. والهجمات الأخيرة في مومباي، إضافة إلى الحوادث المتواصلة في العراق وأفغانستان، تشدد على التهديد الإرهابي المشترك الذي ما زلنا نواجهه.

ويواصل الإرهابيون التكيف والتطور. وعن طريق إلغاء مركزية شبكاتهم وبناء مجموعات مستقلة محلية وتسخير التكنولوجيا الحديثة، يجعلون من الصعب جدا على السلطات الأمنية تقصي هجماتهم المستقبلية والتنبؤ بها. كما أننا نرى أمثلة متزايدة عن المؤامرات والهجمات التي يشترك فيها أفراد حولوا أنفسهم إلى متطرفين. وهؤلاء الأفراد لم تجندهم أية مجموعة إرهابية؛ وإنما أصبحوا عرضة للفكر المنحرف، على الأغلب من خلال الإنترنت، واعتنقوا الأفكار المتطرفة التي يصادفونها. وهكذا، فإنهم ييسرون الإرهاب، أو حتى أسوأ من ذلك، يشتركون فيه.

وتعترف سنغافورة بتنوع الإرهاب وطبيعته المتطورة باستمرار. وقد اعتمدت حكومة سنغافورة استراتيجية متعددة الشُعب لمعالجة الإرهاب. والعنصر الأول من تلك الاستراتيجية هو استخدام نهج شبكي متعدد الوزارات. وهذا النهج يدمج عمل الهيئات المنفصلة ويُمَكِّن من التنسيق بين الوكالات ويسمح للحكومة بتعزيز قوة المنظمات المتنوعة.

العنصر الثاني من استراتيجيتنا هو مشاركة المجتمع. سنغافورة مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الديانات؛ وعلى كل طائفة القيام بدورها للإبقاء على تماسك المجتمع خلال الأزمة. وقد أطلق رئيس وزراء سنغافورة برنامج المشاركة الطائفية في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التفاهم وبناء الثقة بين الطوائف المختلفة على نطاق المجتمع. والهدف هو أن نتمكن من الحفاظ على الانسجام الاجتماعي بعد وقوع أية هجمات إرهابية. وقد عُقدت عدة مناسبات مشتركة بين الأديان وحوارات ومنتديات برعاية هذا البرنامج.

وتعتمد سنغافورة أيضا اعتمادا كبيرا على أعضاء جميع الطوائف الدينية للمساعدة على مواجهة أي سوء تمثيل لأية ديانة. مثلا، بعد توقيف عدة أعضاء من الجماعة الإسلامية بتهمة التخطيط للقيام بأعمال إرهابية على الأراضي السنغافورية، تدخلت طائفتنا الإسلامية للمساعدة على إعادة تأهيلهم. ويعمل علماء الدين من مجموعة إعادة التأهيل الديني عن كثب مع السلطات السنغافورية ليقدموا الاستشارات للموقوفين وعائلاتهم بهدف تصحيح سوء تفسيرهم للإسلام. وقد توجهت مجموعة إعادة التأهيل الديني أيضا إلى المجتمع الأوسع من المسلمين وغير المسلمين عبر المنتديات والمنشورات.

التعاون مع المجتمع الدولي عنصر أساسي آخر من استراتيجيتنا. فالإرهاب مشكلة عالمية ومن الواضح أنها تتطلب ردا عالميا. وتواصل الأمم المتحدة القيام بدور مهم في توجيه إشارة سياسية واضحة مفادها أن إدانة المجتمع الدولي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره متسقة وقاطعة وقوية. وفي هذا الصدد، ترحب سنغافورة باستعراض الجمعية العامة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر من هذه السنة. وبعد إجراء تقييم لمدى تقدمنا ولما يبقى علينا إنجازه، ينبغي لنا أن ندع الخطب الرنانة جانبا وأن نضاعف جهودنا لتنفيذ تدابير ملموسة لمكافحة الإرهاب. وتؤدي سنغافورة واجبها على المستويين الوطني والإقليمي لتنفيذ الاستراتيجية. ونحن نتطلع إلى مواصلة

التعاون عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى وإلى التفاعل مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لزيادة تعزيز جهود مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة. كما تتطلع سنغافورة إلى المزيد من التقدم في المناقشات حول مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي خلال الاجتماعات القادمة للجنة المخصصة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

الإرهاب يتخطى الحدود الوطنية والجغرافية والدينية والطائفية. وإن الطبيعة عبر الوطنية للإرهاب في عصرنا الحديث تعني أن جميع الحكومات ستصطدم بتحدي مواجهة هذا التهديد. ونادرا ما يعمل الإرهابيون في عزلة، وهم غالبا ما يعملون ضمن شبكات من أفراد وخلايا ومجموعات شديدة التنظيم في جميع أنحاء العالم. والمعركة ستكون طويلة الأمد. ولإرهابيي العصر الحديث أفكار متجذرة بعمق، وأتباع هذه الإيديولوجيات مستعدون للذهاب إلى أبعد الحدود لتحقيق مآربهم. لذا، يتحتم على الدول أن تواصل مسارها وتعمل عن كثب فتحارب هذا البلاء وتتبادل المعلومات حول الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للمسألة. ومن خلال جهودنا المشتركة فحسب، يمكننا أن نأمل بدحر الشبكات الإرهابية التي نواجهها حاليا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ وفد كرواتيا على عقد هذه المناقشة. كما نود أن نعرب عن التقدير لعمل الوفد الكرواتي في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب.

أولا، أود أن أعرب عن تضامن المكسيك مع عائلات الضحايا وشعب وحكومة الهند وتعزيتها لهم بسبب الأحداث المأساوية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في مومباي. ونأسف للخسائر العالية في الأرواح، ومن ضمنهم مواطن مكسيكي.

الهجمات الإرهابية التي وقعت في مناطق شتى من العالم تتطلب منا مضاعفة جهودنا في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ونحن نكرر بثبات رفضنا للنشاط الإرهابي أي كان شكله أو مظهره.

وتود المكسيك أن تشدد على الدور المركزي للمنظمة في مكافحة الإرهاب وتذكّر بالإطار، أي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إلا أن فعاليته ستعتمد على التنفيذ المتسق والشامل للاستراتيجية والقائم على أركانها الأربعة.

أود أن أشير إلى ركن حقوق الإنسان. فذلك، بالنسبة إلى وفدي، عنصر أساسي في أي نشاط لمحاربة الإرهاب. ومنذ عام ٢٠٠١، حثت المكسيك مرارا على أن تكفل الدول أن تتواءم التدابير التي تعتمدها لمحاربة الإرهاب مع التزاماتها المتعلقة بالقانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني. وخلال آخر فترة عضويتنا في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣، دعمنا اعتماد هذا النهج في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). قبل بضعة أسابيع تناولت اللجنة الثالثة للجمعية العامة هذه المسألة بطريقة موضوعية، ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة خلال الأيام القليلة المقبلة مشروع القرار المعنون ”حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مكافحة الإرهاب“.

وعلى ضوء تكثيف الاتصالات في هذا العالم المتسم بطابع العولمة، الذي نعيش فيه، من السهل أن تستخدم المنظمات الإرهابية التكنولوجيا المتقدمة والموارد لتحقيق مآربها. ولهذا السبب، نعتقد أن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) مهم بشكل خاص، لا سيما العمل المتعلق بتعزيز التدابير إلى الكشف عن التمويل لأغراض

إرهابية وحجز تلك الأموال. كما أن علينا أن نمنع تلك المنظمات من اللجوء إلى أنشطة مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار المحظور بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة لأغراضها الخاصة.

وتعتقد المكسيك أن الوقت مناسب لتعزيز التعاون فيما بين اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك فيما بين خبراء تلك اللجان لتوضيح الفوارق في ولاياتها وأنشطتها.

وتلتزم المكسيك التزاما كاملا بمكافحة الإرهاب. وقد شارك بلدي بنشاط في صياغة المعاهدات المتعلقة بهذه المسألة ويسعى بأمانة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والمكسيك طرف في الصكوك القانونية الثلاثة عشر المتعلقة بالإرهاب والصكين المعقودين فيما بين البلدان الأمريكية.

لدينا شواغل خاصة إزاء إمكانية وصول المنظمات الإرهابية الدولية إلى الأسلحة التقليدية وسهولة هذا الوصول الناجم عن وجود فراغ قانوني يشجع على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، مما يشكل تهديدا على العديد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أساسية لمنع حصول المنظمات الإرهابية الدولية على تلك الأسلحة. وتسلم المكسيك بقيمة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠١) في هذا المجال، وكذلك بالجهود التي تبذلها الدول لتحقيق التنفيذ الكامل للقرار.

وتعتقد المكسيك أن على الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية للاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الإرهاب من أجل إيجاد حل دائم يعالج أسباب تلك الصراعات ويصحح جذريا الدوافع التي تؤدي إلى الإرهاب. ومن هذا المنطلق، فإن أكثر الأنشطة فعالية في مكافحة الإرهاب هي تلك التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن تلك الآفة لا تنشأ في فراغ. إن أصول وتطور الإرهاب مرتبطة بظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية محددة وبتراعات تاريخية حقيقية لم يتسن حسمها. وهذا هو الإطار الذي تبذل فيه محاولات تبرير الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها.

كما أن من الضروري توجيه اهتمام محدد في الوقت المناسب إلى المشاكل الإنسانية وإلى النهوض بالتعليم والصحة في المناطق التي تعاني من مشاكل هيكلية حادة بغية منع نشوء وانتشار المنظمات الإرهابية. ولهذا السبب تعتقد المكسيك أن المجتمع الدولي بحاجة إلى استخدام استراتيجية شاملة ومنسقة لكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة. وبقدر ما يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى موحدا، وفي نفس الوقت محترما لقيمه وماضيا في تعزيز التعاون الدولي، فإن ذلك سيحسن حظوظ نجاحنا. وسوف نكافح الإرهاب من خلال تعزيز قيمنا والدفاع عنها وكفالتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن إدانة الأرجنتين للأعمال الإرهابية الأخيرة في مومباي وعن تضامننا مع حكومة وشعب الهند.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع، الذي أود أن أشدد على أهميته البالغة لجميع الدول ولبلدي. كما أود أن أشيد بكرواتيا على إعداد وعرض الورقة المفاهيمية علينا. فهي مفيدة للغاية لمناقشة اليوم في مجلس الأمن.

تعتقد جمهورية الأرجنتين أن الأعمال الإرهابية الدولية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وللحياة والكرامة الإنسانية، وللتعايش السلمي المتحضر. وهي أيضا تعرض للخطر الاستقرار والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. وخلال السنوات الأخيرة عانى بلدي من

عمليتين إرهابيتين وحشيتين، ونحن لن نتوقف عن ملاحقة المنفذين ومعاقبتهم.

مكافحة الإرهاب الفعالة تنطوي بالضرورة على التزام المجتمع الدولي بأسره، وعلى المشاركة العضوية والدائمة، وتستمد شرعيتها من حقيقة أنها تقوم على احترام القانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. إن هذه المشاركة العضوية والمؤسسية من أجل منع الإرهاب والقضاء عليه تعني ضمنا المشاركة المباشرة للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الفرعية لكل منهما، ومشاركة المنظمات الإقليمية أيضا. وهي تنطوي أيضا على التزام الدول فرادى. فمن ناحية، عليها أن تصبح أطرافا في الصكوك الدولية التي جرى التفاوض عليها من أجل مكافحة الإرهاب، ونؤكد من بينها على أهمية اتفاقيات الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى، من خلال سن القوانين المحلية التي تتوافق تماما مع تلك الصكوك.

وأود الإبلاغ بأن بلدي صادق على ١٢ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب واعتمد التدابير المحلية التي تنص عليها تلك الصكوك. كما صادق على الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب ووقع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وعلى المستوى الوطني، جرى تعديل قانون العقوبات في الأرجنتين في عام ٢٠٠٧ بغية إدراج جريمة ”الجمعية الإرهابية“ في القانون. كما عدلنا القانون ٢٥-٢٤٦ الذي أنشئت عملا به وحدة المعلومات المالية، وكُلِّفت بمهام دراسة ومعالجة ونقل المعلومات المتعلقة بغسل الأصول الناتجة من الأنشطة غير المشروعة لمنظمات إرهابية ولتمويل الإرهاب. وفي سياق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اعتمد بلدي جدول الأعمال الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبلدي يولي الأولوية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي، في إطار منظمة الدول الأمريكية ومنظمة بلدان المخروط الجنوبي. وفي إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، تشارك الأرجنتين في أفرقتها العاملة المعنية بالإرهاب. وفيما يتعلق بمنظمة الدول الأمريكية، نشارك في أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب المشتركة للبلدان الأمريكية. كما نشارك في الآلية غير الرسمية لمجموعة الثلاثة زائدا واحد والمشكلة من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي والولايات المتحدة والمعنية بالمنطقة الأمنية على حدود البلدان الثلاثة.

وكما ينص البيان الرئاسي الذي سيعتمد في ختام هذه المناقشة، تعتقد الأرجنتين أن على الدول الأعضاء أن تعمل معا بطريقة عاجلة لمنع وقمع الأعمال الإرهابية وأن تشدد في نفس الوقت على الدور المركزي للأمم المتحدة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب وأن تؤكد من جديد على أهمية جميع قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة.

أخيرا، تكرر الأرجنتين تأكيد الدعوة التي وجهتها، كما سيفعل رئيس مجلس الأمن في هذه المناسبة، إلى جميع الدول لكي تصبح في أسرع وقت ممكن أطرافا في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب، وأن تنفذ الصكوك التي هي أطراف فيها. كذلك نشارك في الإدانة الصارمة للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، ونبذ أي محاولة لتبرير تلك الأعمال، إذ أن ذلك قد يشجع على ارتكاب عمليات إرهابية أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر كرواتيا على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة

المفتوحة بشأن مسألة بهذا القدر من الأهمية. كما أود أن أشكر فخامة رئيس كرواتيا على رئاسته لجلسة الصباح من اجتماعنا هذا.

في الواقع، فإن الإرهاب من أكثر المواضيع التي تناقش في الأمم المتحدة. وهذا أمر طبيعي تماما، إذ أن الإرهاب يشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وهو حقا أمر يشغل كل الأمم، كبيرها وصغيرها، ويروح ضحيته أناس من كل الأعمار والثقافات والأديان والجنسيات.

بعبارة أخرى، نحن جميعا عرضة لهذه الآفة العالمية. لذلك يتطلب الأمر استجابة حاسمة وموحدة من كل الدول الأعضاء. ولذلك أيضا نرى جدوى كل المناقشات التي تدور بهذا الشأن، بما فيها مناقشتنا اليوم، لأنها تتيح فهما أفضل للمشكلة من مختلف أبعادها الوطنية والإقليمية بغية إيجاد أرضية مشتركة لاستجابات مشتركة وأكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين الذين أدانوا بقوة جميع أعمال الإرهاب وممارساته. فالإرهاب جريمة ضد الإنسانية ولا يوجد له مبرر تحت أي ظرف، بغض النظر عن دوافعه وأهدافه.

إن الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع مؤخرا على مدينة مومباي يؤكد مرة أخرى ضرورة الالتزام الحازم من قبل المجتمع الدولي بمحاربة الإرهاب بفعالية والقضاء عليه. ونحن نتعاطف مع الضحايا وأسرهم الذين كانوا هدف هذه الجريمة الشنعاء ضد الإنسانية. ويؤكد هذا الحدث مجددا أن كسب المعركة ضد الإرهاب لن يتأتى إلا باتخاذ المجتمع الدولي موقفا متسقا وثابتا وحازما. من أجل ذلك، نأمل أن ترسل مناقشتنا اليوم رسالة قوية تؤكد عزمنا ووحدتنا في المعركة ضد الإرهاب، وأن تحدد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في إطار الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

والمنظمة، في واقع الأمر، قدمت بالفعل بعض الإسهامات المهمة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، في مقدمتها تحديد المعايير وبناء القدرات. ونحن نشيد بتلك الجهود. بيد أننا لا نستطيع إطلاقا أن نعتبر مهمتنا قد انتهت. ففي مجال تحديد المعايير، على سبيل المثال، يجب أن نختتم، دون إبطاء، عملنا المتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي وأن نقدم للمجتمع الدولي صكا شاملا من شأنه زيادة تعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق ببناء القدرات، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تيسير المساعدة الفنية بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء في حربها ضد الإرهاب. علينا أن نقدم مساعدة لتلك الدول التي لديها الرغبة في تحمل مسؤولياتها في مجال مكافحة الإرهاب ولكنها تفتقر إلى الموارد والخبرات اللازمة لذلك.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير بعض الخطوات المحددة التي اتُخذت في هذا الاتجاه ومنها آلية تقييم التنفيذ الأولي التي أنشئت مؤخرا، ويتوقع أن تحدد خمسة مجالات تستدعي من البلدان اتخاذ تدابير إضافية بشأنها سعيا للتنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وكذلك نرحب باكتمال الدراسة الاستقصائية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب، ونتطلع للحصول على مشروع دليل التنفيذ الفني الذي تعكف على إعداده حاليا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونأمل أن تمهد هذه الخطوات الأولية الطريق أمام الأمم المتحدة لتقوم بدور تنظيمي وإرشادي أكبر في إدارة جهود مكافحة الإرهاب.

وإلى جانب ذلك، علينا أن نعمل على تطوير آلية عالمية للرصد، لا تكون قادرة على تحديد المخاطر والجناة فحسب، بل وعلى تحديد جوانب القوة والضعف في تنفيذ القرارات والاتفاقات التي اعتمدناها بصورة جماعية. ولن يكون في مقدورنا الوفاء بالتزاماتنا وتشجيع التعاون الملموس والجوهري بين الدول الأعضاء سعيا لتضافر الجهود إلا عن طريق هذه الآليات المركزية والفعالة للرصد والمتابعة.

إن تركيا، بوصفها من الداعين إلى تعاون دولي قوي في مجال مكافحة الإرهاب، راغبة ومستعدة للمساهمة في الجهود المبذولة في هذا المجال. وفي ضوء عضويتنا الوشيكة، فإننا نتطلع أيضا إلى الإسهام بنشاط وبروح بناءة في أنشطة مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها مجلس الأمن في العامين القادمين، وذلك بتبادل المعلومات عن تجاربنا وأفضل الممارسات في هذا المجال.

وقبل أن أختتم بياني، أسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى مبادرة تحالف الحضارات التي أطلقها الأمين العام في عام ٢٠٠٥ برعاية تركيا وإسبانيا. إن بوسع تلك المبادرة التي تهدف إلى بناء الجسور بين الثقافات والأديان المتنوعة بإبراز القيم والمثل التي تجمع بينها أن تكون واحدا من أنجع السبل للتعامل مع جميع أنواع التطرف، بما فيها الإرهاب.

في الختام، نشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه الجلسة، ونتطلع للعمل معكم لدعم معركة المجتمع الدولي ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، وباسم حكومتي، أود أن أشيد بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة الكرواتية لمجلس الأمن لعقد هذه المناقشة التي تجيء في وقتها لتتيح لنا فرصة الحوار المفتوح بهدف تعزيز التضامن الدولي والدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في الأنشطة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إننا نحي ذكرى ضحايا الأعمال الإرهابية ونقدم التعازي لشعب الهند ولأسر أولئك الذين عانوا نتيجة للهجوم الإرهابي الأخير على مومباي. وأذربيجان تدين بقوة الإرهاب الذي يمثل واحدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وتبذل جهودا مستمرة للمساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف الاستجابة المتسقة والشاملة والمنسقة لمنع الإرهاب ومكافحته.

وعلاوة على المخاطر المحتملة التي تتهددنا نظرا لقربنا من مناطق الصراع الساخنة والأقاليم التي تأوي الجماعات الإرهابية الكبرى والتي تمثل مصدرا لمشاكل لانتشار، فإن أذربيجان هدف مباشر للنشاط الإرهابي الموجه ضدها تحديدا وبدعم من الخارج. ومنذ أواخر الثمانينات، تتعدى أرمينيا المجاورة علانية على أراضي أذربيجان وتلجأ إلى عمليات إرهابية متعمدة ضد المواطنين والبنى التحتية الحيوية في بلدي، بجانب القيام بعمليات قتالية علنية كوسيلة لتطبيق سياستها التوسعية. وقد بلغت جملة الخسائر في الأرواح بين مواطني أذربيجان أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والمسنين والأطفال.

وفي الحقيقة فإن الإرهاب يرتبط ارتباطا وثيقا بالنزعة الانفصالية العدوانية إذ أن مناطق الصراع المسلح، ولا سيما تلك الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، عادة ما تهيئ ظروفا مؤاتية يبادر الإرهابيون إلى استغلالها. وهكذا، فإن استمرار احتلال أرمينيا لجزء من أراضي أذربيجان يوفر تربة صالحة للأنشطة الإرهابية والأنشطة المتصلة بها.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإننا نشعر بقلق عميق، في جملة أمور، إزاء ما تتسم به آليات تحديد الأسلحة التقليدية في تلك الأراضي من عدم الكفاءة. إن تكديس عدد ضخم

من الأسلحة والذخائر في مأمن من الرقابة الدولية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين. ويرتبط شعورنا بالقلق باحتمال لجوء الجماعات الإرهابية إلى استعمال أسلحة بعينها، من بينها أنظمة القذائف المضادة للطائرات والمصممة لاستعمال الأفراد.

إن هذه الاتجاهات قد خلّفت أثرا مباشرا على النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وليس من قبيل المصادفة أن ما تنفقه أرمينيا على الجيش، محسوبا على قاعدة الناتج الإجمالي المحلي، هو بين الأعلى من نوعه في العالم. وإننا نشعر بالأسى لأن أعضاء في المجتمع الدولي – وبخاصة الوسطاء في عملية التفاوض – يظهرون قدرا من عدم الاهتمام بهذه المشكلة التي تؤثر في واقع الأمر سلبا على فرص التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري اتخاذ تدابير أكثر فعالية تهدف إلى منع الذين يسيطرون بالفعل سياسيا وعسكريا على الأراضي المحتلة من حيازة الأسلحة التقليدية وإلى الكشف عن محاولة تنصلهم من المسؤولية. وبالمثل، تكتسي آلية تعزيز منع الانتشار الحالية أهمية إضافية ويجب أن تكون جزءا من الجهد الدولي.

وأحد الشروط الهامة لأنشطة مكافحة الإرهاب هو امتناع الدول عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو تمويلها أو تشجيعها أو إتاحة التدريب لها أو دعمها بأي شكل آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلاوة على ذلك، وحيث أن الأنشطة الإرهابية الدولية لا تزال تعتمد على الانتقال الفعلي للوصول إلى بلد آخر من أجل ترويج رسائلها، وفي بعض الحالات جمع الموارد المادية، فمن المهم أن تتخذ الدول التدابير العملية المناسبة لضمان عدم استخدام أراضيها لهذه الأنشطة، لا سيما عندما تهدف إلى تقويض سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية.

ويجب ألا يُسمح أبدا للإرهابيين بإيجاد ذريعة لأعمالهم. وتشكل جميع الأعمال الإرهابية جرائم خطيرة؛ وهي غير مبررة وغير مقبولة ويجب إدانتها إدانة قاطعة ومحاكمة مرتكبيها.

إن عدم وجود تعريف دقيق للإرهاب في القانون الدولي يعرقل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى محاكمة الإرهابيين لا الأفراد والمنظمات فحسب، وإنما أيضا الدول التي ترعى الأنشطة الإرهابية وتدعمها وتمولها. وفي هذا الصدد، تؤكد أذربيجان مجددا عزمها على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي وتكون بمثابة أداة فعالة لمكافحة الإرهاب.

الحرب على الإرهاب ينبغي ألا تستخدم لاستهداف أي ديانة أو ثقافة بعينها. واليوم، نعيش في زمن يتزايد فيه الوعي الديني الذي يتخذ أشكالا مبالغا فيها وأحيانا يُستغل بطريقة خبيثة لتأجيج الصراعات على أسس طائفية أو دينية أو ثقافية. وفي السنوات الأخيرة، تبرهن الهجمات غير المقبولة على الإسلام في بعض البلدان على الضرورة الحيوية لبذل جهود مشتركة وإجراء الحوار من أجل مكافحة هذه المظاهر التشهيرية والمفاهيم الخاطئة.

التفاعل البنّاء بين مختلف الثقافات والأديان، بما في ذلك في إطار مبادرات مثل ثقافة السلام وتحالف الحضارات، ينبغي أن يواصل تأدية دور خاص في الإسهام في السلام والتفاهم المتبادل، وبالتالي في التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدين بشدة أعمال العنف العشوائية التي ارتكبت في مومباي من خلال سلسلة

من الأعمال الإرهابية القبيحة والبغيضة. وبالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا وشعبها، أود أيضا أن أقدم خالص تعازينا للضحايا وأسرهم وحكومة الهند وشعبها. ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

على الرغم من الجهود المعززة التي يبذلها المجتمع الدولي، يبقى الإرهاب وباء تُبتلى به البلدان في جميع أنحاء العالم ومصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. فهو يعرقل إعادة البناء وتحقيق الاستقرار في البلدان التي مزقتها الحروب ويحول دون تمتع جميع الناس بالرخاء. وعلاوة على ذلك، ينذر تزايد الصلات بين الإرهاب والجريمة عبر الوطنية بالخطر أيضا. إن تعزيز إنفاذ القانون في الكشف عن المنظمات الإرهابية وتفكيكها وتحسين قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته عناصر هامة في التصدي لخطر الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، تسهم معالجة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب في تعزيز الرد الدولي على آفة الإرهاب، كما تم التأكيد عليه في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، من شأن التدابير الرامية إلى التخفيف من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز الحوار بين الحضارات وإدماج الأقليات العرقية والدينية أن تكمل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بطريقة مستدامة.

وانطلاقا من اقتناع جمهورية كوريا الراسخ بأنه يتعين استئصال شأفة الإرهاب بغض النظر عن أشكاله ودوافعه، فإنها تلتزم تماما بمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية وتفشي فكرها المتطرف والمضلل. وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك حكومة جمهورية كوريا بنشاط في الجهود الدولية عن طريق التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما تشارك في جهود أخرى مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

يتعين بذل جهود شاملة ومنتظمة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي من أجل الرد بفعالية على التهديدات الإرهابية. وفي هذا الصدد، توفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أساسا متينا للتعاون الدولي على مكافحة الإرهاب. وتؤيد جمهورية كوريا بقوة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتنفيذ الكامل لأركان الاستراتيجية الأربعة.

وتشدد الاستراتيجية أيضا على تنسيق الجهود المشتركة عن طريق تشجيع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على دعم تنفيذها من خلال تعبئة الموارد والخبرات. وتشكل مواءمة تدابير مكافحة الإرهاب وتبادل أفضل الممارسات من مختلف المناطق والدول الأعضاء عنصرا هاما في الجهود المبذولة لمواجهة الإرهاب.

لقد حان الوقت للقيام بمحاولة جادة أخرى، إلى جانب الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، من أجل اعتماد اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي من شأنها تعزيز الشبكة القانونية لمنع الإرهاب الدولي. ويتعين على جميع الدول الأعضاء، إذ تحاول تعزيز الصكوك القانونية، أن تنضم إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، وأن يساعد بعضها بعضا في القيام بذلك. وفي هذا الصدد، صدقت جمهورية كوريا على ١٢ من اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ووقعت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

إن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تتطور باستمرار لتتكيف مع التهديدات المتغيرة دائما. وتركز الأمم المتحدة جهودها على وضع إطار دولي منسجم يكفل الفعالية والكفاءة والتحسين المستمر. وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في أداء دور رئيسي في هذه الآليات الراسخة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ويتعين

التشجيع المستمر لقدر أكبر من التفاعل والتعاون التكاملي بين مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل كفالة التآزر في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواجهة خطر الإرهاب.

الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في مومباي والهجمات المتكررة في أماكن أخرى من العالم أظهرت بجلاء ما بعده جلاء أن الإرهاب إهانة عشوائية للقيم والحضارات العالمية. ولا يمكن ربط الإرهاب بجنسية أو ديانة أو حضارة أو ثقافة بعينها. فهو ببساطة تهديد مشترك نواجهه ويتطلب التضامن من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيد (جمهورية الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): سنحتفل غدا بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي فقط، احتفلنا أيضا بالذكرى السنوية الثالثة والستين لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ. ويعد هذان الصكان، أكثر من أي تدبير آخر، معلمين بارزين تاريخيين في مسيرة الأمم المتحدة وحدثين لا يضاهيهما في الأهمية حدث.

أحد مقاصد الميثاق يكمن في صون السلم والأمن الدوليين ويكمن، تحقيقا لتلك الغاية، في جملة أمور منها اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته على أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأن تناسي حقوق الإنسان وازدراءها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني. وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية والأمن.

ولا شك في أن الأعمال الإرهابية تهدد السلم والأمن الدوليين. ولذا، فإن عقد هذه المناقشة بشأن بند جدول الأعمال المعنون ”التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية“ قد جاءت بالتأكيد في أنسب وقت. ولذا، تشيد الفلبين برئيس مجلس الأمن وتعرب عن امتنانها له لتنظيم هذه المناقشة.

لقد قيل وسجل في منظومة الأمم المتحدة أكثر مما يكفي عن الإرهاب. وآخر تقرير شامل قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين عن البند ١١٨ من جدول الأعمال المعنون ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب“ (A/62/898)، يظهر لنا تعقيدات المشاكل الناجمة عن الإرهاب الدولي لأنه يؤثر على السلم والأمن الدوليين؛ والتقدم المحرز حتى الآن في مكافحته؛ والتدابير الموصى باتخاذها لمنع الإرهاب أو مكافحته.

وفي كلمتي أمام المؤتمر القضائي السنوي العاشر، المعقود في ستراسبورغ، في فرنسا، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ تحت إشراف مركز الديمقراطية، ومجلس أوروبا ومؤسسة أسرة فيرث، أكدتُ على أنه يتعين علينا مقاومة الإغراء بعزو نوع من الحجم الأسطوري إلى الإرهاب مما يجعله أكبر من الحياة نفسها. ولقد أخبرتُ الحاضرين بأن الإرهاب من عمل الإنسان؛ ولذلك، يمكن إيجاد حل له بواسطة عزيمة الرجال والنساء.

وأقول اليوم إن هناك هيئة واحدة أكبر بكثير من عزيمة الرجال والنساء. إنها الأمم المتحدة، بدولها الأعضاء الـ ١٩٢. فهي لا تملك العزم فحسب، وإنما أيضا الإرادة والسلطة والقوة والموارد لمكافحة الإرهاب وإيجاد حل له والقضاء على كل عمل إرهابي في أي جزء من العالم، إذا رغبت في ذلك. وبامتداد مخالب الإرهاب القاتلة إلى

العديد من الأماكن، وآخرها مومباي في الهند، يتعين على الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تؤكد سلطتها وقوتها.

واسمحوا لي أن أسهم في هذه المناقشة ببعض الأفكار التي تمكّن الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، من إحراز مزيد من التقدم في هذه الحرب ضد الإرهاب من المنظورين القانوني والقضائي، اللذين لي بعض المعرفة بهما.

إنني أعترف بكل احترام، كما فعلت في مؤتمر ستراسبورغ، الذي ذكرته آنفا، أنه ينبغي أن يوضع الآن تعريف للإرهاب مقبول عالميا، وأن يدان تبعا لذلك بصفته جريمة، بعد إقرار نواياه الإجرامية لنشر الخوف والإرهاب. وأجد في تقرير الأمين العام، الذي أشرت إليه سابقا، أن هناك لجنة مخصصة أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مهمتها صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ويدعمها في ذلك المكتب القدير للشؤون القانونية. ولئن كانت اللجنة قد حققت بعض التقدم، فإنها اصطدمت ببعض الخلافات فيما بين الدول الأعضاء بخصوص نطاق الاتفاقية، وستحاول حلها في اللجنة السادسة خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ويمكن أن تكون هذه الاتفاقية الوثيقة الصحيحة لتعريف الإرهاب.

وذكرتُ، في المؤتمر نفسه أيضا، أن الأمم المتحدة أضاعت فرصتها الأولى لوضع تعريف لجريمة الإرهاب عندما نُوقش نظام روما الأساسي ووافقت عليه ١٦٠ دولة عضوا. وليس ذلك فحسب، بل كان يمكن إدراج الإرهاب في النظام بصفته جريمة تعترف بها المحكمة.

وآمل أن يتمكن مجلس الأمن والجمعية العامة من عمل شيء ما للإسراع في اعتماد الاتفاقية بشأن الإرهاب التي ما زالت في طور الإعداد في اللجنة المخصصة. وبالمثل، أود أن أؤكد هنا مجددا اقتراحي الذي عرضته على مؤتمر ستراسبورغ بأن تقوم الهيئات التشريعية الوطنية بسن قوانين تعرّف الإرهاب بأنه جريمة وتعاقب عليه. ويمكن معاملته بصفته جريمة في انتهاك قوانين الدول. وقد يكون لذلك نتيجتان قانونيتان: أولا، سيجعل تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية ممكنا. ثانيا، يمكن أن يوفر ولاية قضائية مشتركة بين المحاكم الدولية والمحاكم المحلية ويسمح للأخيرة بالتنازل عن الولاية القضائية للمحاكم الدولية بموجب التزامات الاتفاقية.

لقد سنت الفلبين قانونا، هو قانون أمن الإنسان لعام ٢٠٠٧، يعرّف جريمتين ويعاقب عليهما: الجريمة الأولى هي الإرهاب، والجريمة الثانية هي التآمر على ارتكاب الإرهاب.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشير إلى أن التعجيل بمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم إلى المحاكمة ومحاكمة القضايا الموجهة ضد الجناة وإصدار أحكام منصفة ونزيهة ومحايدة هي من بين أقوى التدابير الوقائية وأنجعها لمنع ارتكاب هذه الجرائم. وتأجيل المقاضاة والمحاكمات وإصدار الأحكام على الإرهابيين من شأنه أن يبعث إشارات خاطئة لهم وللمتواطئين معهم وقد يشجعهم ذلك على تأكيد قوتهم والاستهزاء بضعف العمليات المعادية لهم، أو قد يدفعهم إلى الادعاء بحرمان رفاقهم في السجن من المحاكمة العادلة ومن ثم يحرضون على تصعيد أعمالهم الإرهابية.

وربما اختلفت الأمور تماما إذا كان هناك، على سبيل المثال، مقاضاة ومحاكمات عاجلة وإعمال للعدالة بحق الإرهابيين الذين شاركوا في مأساة ٩/١١ وفي غيرها من المآسي المماثلة. وينبغي اعتماد محاكمة هذه القضايا بصورة متواصلة بصفتها ممارسة معتادة. وعلى الأمم المتحدة، في هذا الصدد، أن تقوم بعمل شيء ما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن): يشكر وفد بلادي رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم لكرواتيا، لعقده هذا الاجتماع الهام، ويشيد بدوره في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. كما يقدر عاليا الورقة المفاهيمية التي قدمها الرئيس لتكون أساسا لأعمال المجلس في جلسته اليوم. ونشكر الرئيس الكرواتي لترؤسه الجلسة الصباحية للمجلس.

اسمحوا لي في البداية أن أقدم، باسم جلالة الملك عبد الله الثاني، وباسم الحكومة الأردنية والشعب الأردني، أصدق وأحر التعازي إلى الشعب الهندي الصديق لما تحمله من آلام فظيعة، نتيجة العمل الإرهابي الغادر في مومباي. إننا ونحن ندين هذا العمل الدنيء بأشد العبارات، فإننا نعلن عن تعاطفنا العميق مع عائلات الضحايا، ونؤكد وقوف الأردن إلى جانبهم في محنتهم هذه.

الحادث الإرهابي في مومباي يريد أن يوجه رسالة قوية وواضحة إلى كافة شعوب العالم، هي أن الإرهاب قد تجاوز مرحلة كونه تهديدا للأمن والسلام الدوليين. ولم يعد يكتفي بإحداث الأضرار السياسية والمادية والمعنوية، بل إنه يسعى الآن إلى فرض وجوده كلاعب أساسي على الساحة الدولية يساهم في تشكيل بيئة الأمن الدولي، ويفرض شخصيته وبصماته على الصراعات الإقليمية.

نعتقد أن الرسالة وصلت. وهي تثير لدينا، نحن شعوب العالم، قلقا كبيرا. وتثير الرسالة كذلك عددا من التساؤلات الجوهرية فيما يتعلق بمستقبل الصراع ضد الإرهاب أهمها: هل يجب علينا أن ننظر إلى هذا الحدث في مومباي كنقطة تحول استراتيجية حيث تدفع قوى الشر والتطرف باتجاه الصراعات الثنائية والإقليمية؟ ومن خلالها يحقق الإرهاب أهدافه ضمن الحد الأدنى من الظهور والمساءلة والخسائر؟

الرسالة، سيدي الرئيس، تنتظر إجابة جدية من المجتمع الدولي. هذه اللحظة تتطلب تحولا استراتيجيا مقابلا منا جميعا، نحن شعوب العالم ومنظمته الدولية وإرادته السياسية: تحولا في رؤيتنا للإرهاب وفي تصميمنا على هزيمته؛ تحولا في قراءتنا لحجم ونطاق وعمق التهديد الذي يشكله الإرهاب للمجتمع الدولي والقيم الإنسانية وازدهار المجتمعات؛ تحولا في إصرارنا على تهيئة البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية الضرورية اللازمة لهزيمة الإرهاب؛ ثم أخيرا تحولا في توحيد إرادة المجتمع الدولي خلف هذه الرؤية.

ولا يعقل، ومن غير المقبول، أن يكون الإرهاب الدولي قادرا على التكيف والتجدد والمناورة، في حين يبقى المجتمع الدولي رهينا لقوالب بيروقراطية جامدة وبطيئة في حربه ضد الإرهاب بإرادة غير ناضجة وأدوات غير حاسمة. وقد أشار الرئيس في الورقة المفاهيمية إلى بعض أشكال الصعوبات البيروقراطية التي تشكل عوائق جدية أمام ديناميكية وفعالية الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب. ومع اعترافنا بالقيمة الكبيرة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأهميتها بوصفها الأرضية الاستراتيجية لعمل المجتمع الدولي، فإن التكيف في بنية هذه الاستراتيجية، وزيادة قدرتها على الاستجابة السريعة ربما تكون وسيلتنا الرئيسية لتحقيق الأهداف النهائية في حربنا ضد الإرهاب على صعيد المنظومة الدولية.

هذه لحظات تأمل وهدوء وعقلانية، وليست لحظات للتوتر والتسرع، واتخاذ القرارات الخاطئة أو السير في الاتجاهات الخاطئة. إن سياسة التصعيد ستحول العمليات الإرهابية إلى رهان ناجح، هذا ما يريده الإرهاب تماما، هذا ما علينا أن نتجنبه تماما. إن بلادي تؤيد الجهود الحكيمة المبذولة للتعقل وضبط النفس، ونعتقد أن هذه الجهود تعبر عن إرادة المجتمع الدولي ورغبته في تجنب المزيد من

الصراعات الإقليمية التي تهدد الأمن والسلام الدوليين، وتخرج الحرب على الإرهاب عن أهدافها الحقيقية.

إن الأردن من أقدم ضحايا الإرهاب، وفي طليعة الجهود المبذولة لدعم المبادرات الدولية، وشريك أساسي في مكافحة الإرهاب، وهو طرف في معظم الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الرئيسية التي تشكل النظام الدولي ضد الإرهاب. وفي إطار مواجهته للإرهاب الدولي المعاصر، طور الأردن استراتيجيته الوطنية الخاصة التي تشكل نموذجا للتوازن بين متطلبات الأمن وحماية المجتمع من جهة، والمحافظة على حقوق الإنسان والحريات العامة وسيادة القانون ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. هذا التوازن الدقيق هو الذي يسمح لنا بعزل التأثيرات الإرهابية عن المجتمع الأردني، وتحقيق أعلى درجات الانسجام بين الحكومة والشعب في مكافحة الإرهاب. وحيث أننا في الأردن نؤمن بأن نجاحنا في مكافحة الإرهاب يجب ألا يقتصر على الإجراءات الأمنية الرادعة والقوات العسكرية المحترفة، فإن منظورنا الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب يتضمن عددا من الأدوات الهامة الأخرى: القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. والأردن دولة رائدة في تعزيز ثقافة السلام. وهناك عدة برامج ومبادرات أردنية تستهدف تنمية الوعي بمخاطر الإرهاب ووضع تدابير لوقف الفكر المتطرف وتشجيع الحوار بين الأديان والتعاون بين الحضارات.

تبقى مكافحة الإرهاب مسؤولية دولية مشتركة. لا يمكن أن يكتب لدولة واحدة فرص النجاح في القضاء على الإرهاب بمعزل عن الجهود الدولية. نحن في الأردن مقتنعون تماما بأن الشراكة الحقيقية والتعاون الدولي الفعال في إطار الأمم المتحدة هو المفتاح الملائم لجهودنا. ولهذا، فإن الأردن يدعم بقوة الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، ويؤيد تعزيز قدرة هذه المنظمة الدولية وعزيمتها على أداء دور فعال وبناء. وسوف يستمر الأردن في الالتزام بمسؤولياته الدولية في إطار هذه الشراكة وبوحي من استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعاهدات الدولية المتعددة الأطراف التي تتناول الخطر الإرهابي. إن التناول الإيجابي للحكومة الأردنية لآليات العمل التي يفرزها مجلس الأمن يشكل نموذجا للجدية والمسؤولية التي ينظر فيها الأردن إلى مخاطر الإرهاب والاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الأردنية لقضية التعاون الدولي.

وأود في النهاية أن أجدد عزم بلادي على القيام بكل ما تتطلبه الشراكة الدولية في مكافحة الإرهاب في إطار المعايير التي يضعها مجلسكم الموقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة في وقتها المناسب، وهي أبلغ تعبير عن الأهمية التي توليها حكومتكم لمكافحة الإرهاب. والبيان الذي أدلى به رئيس كرواتيا، الذي نقدر بالغ التقدير وجوده في القاعة هذا الصباح، يمثل إسهاما كبيرا في بحثنا المشترك لهذه المسألة البالغة الأهمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه. ويشعر وفدي بالامتنان لجهوده لحفز ودعم التعاون المتعدد الأطراف في مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب.

في الأيام الأخيرة، صدم العالم مرة أخرى بسلسلة من الهجمات الإرهابية المميتة، هذه المرة في الهند. واسمحوا لي أن أقدم مرة أخرى أعمق تعازينا وخالص مواساتنا لحكومة وشعب الهند وأسر الضحايا.

تذكرنا الجرأة والوحشية في مومباي بأن المجتمع الدولي لا بد أن يقف صفا واحدا ويعمل بكد أكبر لمنع تكرار هذه الأحداث. ويجب تقديم أولئك المسؤولين عن القتل والتدمير إلى العدالة بدون تأخير، حتى لا يكون هناك أدنى شكل في أن أرواح المدنيين ستحظى بالحماية وأن القانون سينتصر على المجرمين الذين يضمرون لهم السوء.

ليس هناك تبرير ممكن للإرهاب. قتل المدنيين الأبرياء غير مقبول إطلاقا. ولذلك، تدين البرازيل بشدة الإرهاب بكل صوره ومظاهره. إن نبذ الإرهاب، يتجاوز كونه موقفا للحكومات المتعاقبة، فهو منصوص عليه في الدستور الاتحادي بوصفه مبدأ توجيهيا للسياسة الخارجية البرازيلية.

وبلدي طرف أيضا في كل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ضد الإرهاب، باستثناء الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي قيد نظر المجلس الوطني.

يجب مواجهة الأعمال كالتي شوهدت في مومباي باستعدادنا الوطيد لتعميق تعاوننا، كما توخت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وهذه الاستراتيجية مهمة بشكل خاص لأنها تعزز التصدي للإرهاب بشكل شامل ومنسق ومتسق. وتوضح عناصر كثيرة فيها أنها أداة للعدالة والسلام والنظام وليست أداة للثأر أو التمييز أو التقيد الأعمى بالوضع القائم.

ولذلك، من الأهمية بمكان مكافحة الإرهاب في إطار التزام صارم بالقانون الدولي. إن الإجراءات التي تتخذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، وبصفة خاصة صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين الدولي هي وحدها التي يمكن حقا أن تنجح وتحظى بالدعم الضروري. هذه الإجراءات ضرورية لحفظ الموقف الأخلاقي للحكومات التي تكافح الإرهاب ولكسب المعركة المطلوب تحقيق النصر فيها بشدة، وكسب قلوب وعقول أولئك الذين يزعم الإرهابيون أنهم يدافعون عنهم لكنهم في الواقع يعرضونهم للخطر ويضرونهم ويقتلونهم في أحيان كثيرة.

ومن شأن مواصلة تطوير القانون الدولي أن تساعد في مكافحة الإرهاب بفعالية. وتدعم البرازيل بقوة اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. وسنواصل المساهمة في المفاوضات والجهود الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك. ونأمل في أن تتحقق نتائج مهمة قريبا وأن يتسنى عقد مؤتمر رفيع المستوى بهذا الشأن.

ثمة عنصر آخر مهم في كفاحنا الجماعي هو تعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات بين الدول، خاصة بين وكالات الاستخبارات المالية والشرطية. وفي هذا الصدد، اضطلعت لجان مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بدور متميز. لقد تحسنت أساليب عملها في السنوات الأخيرة بغية جعلها أكثر فعالية مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذه اللجان أداة قيمة لكفالة الرد المنسق للمجتمع الدولي على تهديدات الأعمال الإرهابية.

ورغم أن القمع لا غنى عنه، فإنه ليس كافيا لوضع حد للإرهاب. والوقاية هي الحل إذا أردنا أن نخلص الكوكب من هذا البلاء. فيجب أن نزيل أو نخفف على الأقل من وطأة العوامل غير المادية التي قد تولّد الأعمال الإرهابية، بما فيها التعصب السياسي والعرقي والعنصري والثقافي والديني. وقد أصبح التعليم من أجل السلام والتنوع إحدى الضرورات، وضرورة ملحة بشكل خاص في بعض الدوائر بالعالم، شرقه وغربه. ولكن يتعين على الجميع القيام بهذه المهمة العاجلة، في كل مكان وفي جميع الأوقات. وعلى الصعيد الدولي، تعد المبادرات من قبيل تحالف الحضارات شيئا طيبا للغاية لأنها تعيننا على رأب الفجوة بين مختلف

الثقافات. ذلك أنها تعزز التفاهم المتبادل والتسامح والتقبل الواسع لمختلف الآراء العالمية.

ويتطلب منع الإرهاب أيضا التصدي للفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وفي داخلها. ونعلم جميعا أن الإرهابيين يجدون مرتعا خصبا حيثما يبدو الإرهاب بفعل التخلف والفقر والأمل وكأنه الطريق الوحيد إلى التغيير الحقيقي. ولا بد للمجتمع الدولي،كما دعا الرئيس لولا بشكل مقنع منذ توليه السلطة، أن يتخذ إجراءات حاسمة لمساعدة الحكومات على مكافحة الجوع والفقر في أنحاء العالم. ومن الحقائق الواضحة ولو أنه كثيرا ما يجري التغافل عنها أن الذين يشعرون بالانتماء والعناية يكون لهم مصلحة في المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي الذي يدعمهم.

وفي ضوء ما سلف، لا يمكن لوفدي إلا أن يضم صوته لدعوتكم إلى الأخذ بنهج متعدد الأبعاد في مكافحة الإرهاب، لا يجفل من استخدام القوة كلما دعت الضرورة إليها، ويدرك تماما في الوقت ذاته الحاجة المطلقة إلى التصدي للأسباب القوية التي تجعل الكثيرين يختارون التطرف والعنف. وسوف يؤدي الجمع بالشكل السليم بين الإنفاذ الصارم للقوانين والشمول الواسع بنا في نهاية المطاف إلى النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور.

السيد موريون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أشكركم يا سيدي الرئيس على إدراجكم هذه المناقشة المفتوحة ضمن برنامج مجلس الأمن لإطلاعنا على جهود المجلس فيما يتعلق بالأخطار التي تشكلها أعمال الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. ولا شك أن هذا النوع من الاجتماع العام ومن تنامي التفاعل بين المجلس والهيئات التابعة له وبين الدول غير الأعضاء هما من الجهود الهامة التي تبذَل تحقيقا لهدف المنظمة المشترك في مكافحة الإرهاب.

وباسم حكومة إكوادور، أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن أصدق تعازينا لحكومة وشعب الهند فيما يتعلق بالهجمات البغيضة التي وقعت في مومباي.

وتعلق إكوادور أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في إقامة نظام عالمي يستند إلى احترام القانون الدولي والمبادئ والأعراف التي أرساها الميثاق واحترام وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تأييده لجهود الأمم المتحدة من أجل التصدي للمشاكل الأمنية الخطيرة التي نواجهها، بما فيها مكافحة الإرهاب ومشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وذلك بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. كما نؤيد الجهود المبذولة لتقديم الدعم من أجل تعزيز التعاون مع لجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ووفقا لدستور إكوادور الجديد، الذي اعتُمد هذا العام بأغلبية كبيرة، سوف يضطلع بلدي بإصلاحات إضافية في المجالات الجنائية والمصرفية والجمركية من شأنها أن تيسر تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، وبصفة خاصة تمويل الإرهاب. وتعمل الحكومة الوطنية أيضا بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعداد إصلاح مقترح للقانون الجنائي.

وفي الوقت ذاته، قامت إكوادور بإدخال تكنولوجيا المعلومات في موانئها ومطاراتها وعززت تعاونها مع المنظمات الدولية، بما فيها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، لتبادل المعلومات بشأن تنقلات المشتبه في ارتكابهم جرائم عبر الحدود الوطنية ولمنع الاتجار الدولي بالأسلحة والمتفجرات والسلع الخطرة والسلائف الكيميائية. وتعكف

أجهزة الأمن في البلد باستمرار على استكمال القائمة الموحدة بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وأخيرا، فيما يتعلق بأمن النقل، تطبق إكوادور المعايير الدولية لأمن النقل الجوي والبحري.

ويمثل تنفيذ الخطة إكوادور للمجتمع الدولي رغبتنا المستمرة في التصدي لمشاكل القضايا الأمنية غير التقليدية من منظور مختلف، بوصفها إسهامنا الوطني والسيادي الملموس في بناء السلام في مناطقنا الحدودية ومنطقة الأنديز دون الإقليمية. وقد قمنا بتحسين عمليات السيطرة على طول خط الحدود، مما أدى إلى تفكيك أكثر من ١٦٠ مخيما سريا للجماعات غير النظامية، بما فيها مواقع الراحة والمعامل الوقتية لتجهيز المخدرات، وإلى الاستيلاء على بعض الأسلحة ومعدات الاتصالات.

وإكوادور أكبر مضيف للاجئين الكولومبيين في أمريكا اللاتينية. وللتصدي لتلك الحالة، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قمنا بتطبيق معايير وإجراءات إنسانية واضحة لتجهيز طلبات اللجوء لكي لا يمنح مركز اللجوء إلا لمن يمتثلون للبارامترات المحددة في صكوكنا القانونية الوطنية والقانون الدولي.

وفي الختام، يهتم وفدي اهتماما كبيرا بالبيانات التي أدلت بها مختلف الوفود في هذه المناقشة، ولا سيما في مسألة أسباب الإرهاب. ونرى من الضروري التشديد على أهمية التعاون الذي لا يرمي فقط إلى تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الإرهاب، وهو شيء هام بطبيعة الحال ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار أن الحرب على الإرهاب، كما جاء في الاستراتيجية، تشمل الحرب على الفقر والتفاوت الاجتماعي. وهذه بدورها تقتضي التعاون الدولي على تنفيذ السياسات العامة الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة من خلال الحوار والشمول.

لقد قضينا أعواما كثيرة واشتركنا في مداولات عديدة عن طرق استئصال الإرهاب الدولي. ولذلك نحث جميع الدول على التغلب على خلافاتها والسماح بإحراز تقدم فيما يتعلق بالصكوك ذات الصلة، التي يتحتم دخولها حيز التنفيذ لتعزيز آليات مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود النمسا أن تشكر الرئاسة الكرواتية لمجلس الأمن على هذه المبادرة البالغة الأهمية وجودة التوقيت.

ونعرب عن تضامننا وعميق مواساتنا لضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في مومباي ولأسرهم. وتبرهن هذه الهجمات الشنعاء على ضرورة الأخذ بنهج متعدد الأطراف وتأكيد الدور المحوري للأمم المتحدة في صدارة جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب، كما أكد الأمين العام في بيانه صباح اليوم.

وتعرب النمسا عن تأييدها لبيان الرئاسة الفرنسية باسم الاتحاد الأوروبي. وسأقصر مداخلتي لذلك على إبراز ثلاث نقاط تعلق عليها النمسا أهمية خاصة.

أولا، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أساس جوهري من أسس مكافحة الإرهاب. وليست التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفين متعارضين، بل هما متكاملان ويعزز كل منهما الآخر. فمن ناحية، إعداد نظام وطني فعال وقائم على سيادة القانون لإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية عنصر ضروري في منع ارتكاب أعمال الإرهاب وفي تقديم الإرهابيين للعدالة. ومن ناحية أخرى، يجب علينا جميعا أن نكفل امتثال أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي،

ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

ونعرب عن ترحيبنا بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن والهيئات التابعة له في هذا الصدد، بما فيها أعمال لجنة مكافحة الإرهاب، بقيادة قديرة من كرواتيا، ومديريتها التنفيذية في التصدي للجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من مكافحة الإرهاب في سياق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلا عن جهود لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التي ترأسها بلجيكا بمقدرة، وفريقها للرصد من أجل تعزيز إجراءات قيد وشطب الأفراد والكيانات من القائمة، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أذكّر المجلس بتقرير المبادرة النمساوية عن مجلس الأمن وسيادة القانون. لقد أوصى ذلك التقرير بأن من الأهمية بمكان أن يبادر مجلس الأمن بتنفيذ مزيد من التحسينات لجعل الإجراءات عادلة وواضحة لحماية حقوق الأفراد المتضررين من قراراته.

نقطتي الثانية هي أن النجاح في جهودنا لمكافحة الإرهاب يقتضي نهجا متكاملا ومتوازنا ومتعدد الأبعاد يشمل مجموعة واسعة متنوعة من التدابير العملية والنظرية. وعلى سبيل المثال، من الجوهري تعزيز التنسيق والتعاون في مكافحة الجرائم المرتبطة بالإرهاب، مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والاتجار المحظور بالأسلحة. وفي الوقت ذاته، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لمعالجة الظروف المشجعة لانتشار الإرهاب وللتشجيع على ثقافة السلام والاحترام المتبادل والتسامح، بما في ذلك من خلال الحوار فيما بين الأديان وفيما بين الحضارات.

محاربة التحريض على الأعمال الإرهابية والتطرف وتجنيد الإرهابيين، خاصة عن طريق شبكة الإنترنت، تظل أحد التحديات الأساسية التي نواجهها. وفي ذلك الصدد، نشدد على الحاجة إلى التنفيذ التام للقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). أخيرا، يجب علينا أن نساهم أكثر في تشجيع المشاركة الحميمة للمجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام ومنظمات الضحايا والقطاع الخاص في الحرب على الإرهاب.

ثالثا، وأخيرا، اعتُرف في استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب صراحة بأن بناء القدرة عنصر جوهري في جهد مكافحة الإرهاب على صعيد الكرة الأرضية. والعديد من الدول يفتقر إلى الإطار القانوني والتنظيمي للمكافحة الفعالة للإرهاب. وإن التحدي الرئيسي أمامنا هو أن ندعم الدول بأن نوفر لها المساعدة التقنية لتعزيز قدرتها على الوقاية وعلى حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية وعلى الرد عليها. وفي هذا السياق تدعو النمسا لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى تكثيف جهودهما الهامة جدا في تيسير المساعدة، كما تدعو فرع منع الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة – الذي قدم حتى الآن مساعدة تقنية لأكثر من ١٥٠ دولة – إلى تحسين أنشطته الناجحة المضطلع بها لتطوير قدرة الدول.

اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن النمسا ترحب بحرارة بهذه المناقشة المفتوحة واعتماد البيان الرئاسي اليوم. فهذا سيبعث رسالة قوية إلى العالم بأننا جميعا نقف متحدين في سبيل التغلب على تهديد الإرهاب العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد ذلك أعطي الكلمة لسفيرة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تنضم نيوزيلندا إلى الدول الأعضاء الأخرى في إدانتها الشديدة للهجمات الإرهابية الأخيرة في مومباي. ونكرر هنا الإعراب عن مواساتنا للهند على الخسائر المأساوية التي تكبدتها، وكذلك للبلدان التي لحق الأذى بمواطنيها.

هجمات مومباي كانت تذكرة بأن بلية الإرهاب الدولي ما زالت ماثلة على الرغم من بعض النجاحات الكبيرة المحققة في السنوات الأخيرة. فالإرهاب ما زال يتسبب في سقوط ضحايا كثيرين في أماكن كثيرة جدا. وتظل نيوزيلندا ثابتة في إدانتنا القاطعة وبأشد لهجة ممكنة للإرهاب بكل أشكاله.

الإرهاب الذي نواجهه اليوم ظاهرة عالمية ويتطلب بالتالي ردا عالميا منسقا. وإن كثرة الهجمات الإرهابية المنتشرة وعولمة الشبكات الإرهابية يؤكدان أن ما من إقليم أو بلد يمكن أن يتهاون عندما يتعلق الأمر باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب. وتتيح الأمم المتحدة، من خلال عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجانه والهيئات الأخرى، أفضل مكان لتنسيق الرد العالمي.

لقد أيدت نيوزيلندا اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، وإننا نعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما الدول الواقعة في منطقتنا، للدفع قدما بجهودنا الجماعية لتنفيذ الاستراتيجية.

ومما يتسم بأهمية مساوية الحاجة إلى إجراء تحسينات متواصلة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأساسية بشأن مكافحة الإرهاب – القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إننا نؤيد عمل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في هذا الصدد. ونتطلع إلى الترحيب في العام المقبل بزيارة مسؤولين في المديرية التنفيذية إلى نيوزيلندا لمناقشة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في نيوزيلندا وفي منطقتنا.

ثمة تشابه على مستوى عال بين المبادئ التي ترتكز عليها الأركان الأربعة لاستراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية والمبادئ التي يهتدي بها نهج نيوزيلندا لمكافحة الإرهاب محليا وداخل منطقتنا. فعلى الصعيد المحلي ما زال عزمنا معقودا على اتخاذ كل التدابير الضرورية لمنع ومحاربة الإرهاب لكفالة ألا يصبح بلدنا هدفا ولا مصدرا للنشاط الإرهابي. ونواصل تحسين تشريعاتنا وسياستنا العامة وقدراتنا التشغيلية. وتضطلع الهيئات الإقليمية أيضا بدور أساسي في تنسيق الردود على الإرهاب. ونود أن نسترعي الانتباه إلى البيانات التي تدين أعمال الإرهاب إدانة لا لبس فيها والتي أصدرها زعماء ووزراء رابطة بلدان آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي في اجتماعهم السنوي في ليما الشهر الماضي. وقد كرر الزعماء القول إن الأعمال الإرهابية لا يمكن أبدا أن تبرَّر ولا أن تغتفر، كما أكدوا التزامهم الجماعي بالقضاء على تهديد الإرهاب.

ما فتئت نيوزيلندا مشاركا نشيطا في منطقتنا في بناء قدرة البلدان الشريكة على مكافحة تهديد الإرهاب. ونواصل العمل على مساعدة بلدان المحيط الهادئ الجزرية على الوفاء بمتطلبات جدول الأعمال الدولي لمكافحة الإرهاب. وقد شعرنا بالاطمئنان من التقدم المحرز في تحسين التشريعات والسياسة العامة والقدرات التشغيلية في مجال مكافحة الإرهاب. وفي جنوب شرقي آسيا تواصل نيوزيلندا دعم عدد من مبادرات بناء القدرة على مكافحة الإرهاب سواء على الصعيد الثنائي مع الشركاء الأساسيين أو على الصعيد الإقليمي من خلال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

تهديد الإرهاب الدولي يتطلب ردا شاملا متعدد المستويات وطويل الأمد. واستكمالا لجهودنا الأوسع في مكافحة الإرهاب قامت نيوزيلندا أيضا بتمويل المبادرات الرامية إلى معالجة الظروف المشجعة لانتشار الإرهاب عن طريق برنامج لأنشطة مناهضة لنشر التطرف.

أشكركم، سيدي، على زعامة كرواتيا في هذه المسألة الأساسية وعلى الفرصة التي أتاحتها لنا مناقشة اليوم لإعادة تأكيد التزام نيوزيلندا الثابت بمحاربة الإرهاب ومنعه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل سري لانكا الكلمة.

السيد بليهكّارا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن الشكر على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وإننا نقدر مشاركة فخامة رئيس جمهورية كرواتيا في هذا النقاش الهام. إن حضوره، وكذلك الاهتمام المتجدد بهذه المناقشة، لدليل على أهمية هذا الموضوع في سياق الوقت الراهن.

التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان والناجم عن الإرهاب تترتب عليه عواقب وخيمة على البشرية. إنه إهانة للمعتقدات التقليدية التي تأسست عليها الدول والمجتمعات. والأهم من ذلك أنه ينكر على الناس حقوقهم الأصلية وحرياتهم الأساسية.

لقد اكتسى الإرهاب أبعادا دولية عن طريق خليط من الشبكات الهدامة عبر الوطنية. وتلك الشبكات تعج بأنشطة مثل جمع الأموال والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة المحظورة، بما في ذلك أسلحة يمكن أن تكون مزودة بقدرات الدمار الشامل، كما تقوم بتعميم منشورات تحث على الحقد وغير ذلك من أشكال التخريب عبر الوطني. وكما قال أمين عام سابق للأمم المتحدة، إن الرابطة المتعاظمة بين هذه الأنشطة، بما في ذلك من خلال ديناميات العولمة، يمكن أن تشكل تهديدا تخريبيا للسلم والأمن الدوليين يتجاوز الحدود الوطنية.

هذه المناقشة حسنة التوقيت وعظيمة الأهمية أيضا. فالعالم لم يتعاف بعد من صدمة الهجمات الإرهابية الأخيرة على المدنيين الأبرياء في مومباي، القلب التجاري لجارتنا وصديقتنا الهند. وسري لانكا، بوصفها بلدا عانى الكثير على يد هذا الإرهاب، أعربت لحكومة الهند وشعبها عن تعازينا وتضامننا.

شن هجمات إرهابية أكثر على أماكن أكثر في كثير من بلداننا يستمر يوميا. وتلك الهجمات الفحشاء تتسبب في موت وجرح أعداد غفيرة من المدنيين الأبرياء. ويجري هذا إضافة إلى الخسائر الهائلة التي تلحق بالهياكل الأساسية والاقتصادات. وتبرهن هذه الأنواع من الهجمات على يد الإرهابيين، سواء كانوا من داخل المنطقة أو من خارجها – أو حتى من داخل بلداننا نفسها، بما في ذلك بلدي، الذي تظل فيه واحدة من أشرس الجماعات الإرهابية في العالم، ما يسمى بالنمور، مصدرا للتهديد – على البعد المتعاظم العابر للحدود الوطنية لهذه البلية.

وتشجع الإرهابيون بما يسمى بالنجاحات التكتيكية مثل هذه إذ ينجرفون، كما قال الأمين العام هذا الصباح، وراء ما حققوه من دعاية لأي قضية يدافعون عنها. ثم يصبحون متصلبين على طاولة المفاوضات، وينسحبون بكل صفاقة من محادثات السلام عندما تقدم الحكومات حلولا توفيقية يمكن التفاوض عليها باعتبارها حلولا ديمقراطية أثناء المفاوضات. ثم يقومون بتدويل أنشطتهم – على الصعد الأيديولوجية والدبلوماسية والمالية. وهذه هي الحالة تماما التي أوجدها ما يسمى اليوم بإرهاب النمور في سري لانكا وفي الخارج، بعد نحو ٢٥ سنة من الجهود التي بذلتها الحكومات المنتخبة المتعاقبة للتفاوض على حلول سياسية. وتتطلب هذه الحالة ردا قويا لردع شكل الإرهاب الذي يقترفه تنظيم نمور تاميل إيلام للتحرير، وإيجاد حلول سياسية لأسبابه الأصلية. وذلك هو النهج الذي تتبعه سري لانكا بشأن المسألة قيد المناقشة.

لقد أصبحت الديمقراطيات ضعيفة على نحو خاص اليوم أمام الإرهاب ومظاهره الدولية. ويقوم الإرهابيون، على نحو متزايد، باستغلال الضمانات الأساسية للحقوق والحريات الأساسية، وبتشديد الخناق على الهامش السياسي المتاح لمختلف الأطراف الفاعلة في إطار نظام ديمقراطي.

لقد تناول مجلس الأمن التهديد الذي يشكله الإرهاب في مختلف قراراته، لا سيما في القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولا يزال المجلس منشغلا بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان والجماعات المرتبطة بهما، التي اتخذ ضدها تدابير موجهة ومحددة من خلال وضع الأسماء على القوائم وفضحها. ومن جهة أخرى، يوفر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إطارا مشتركا للتعاون الدولي بشأن اتخاذ تدابير محددة وشاملة لمكافحة الإرهاب أيا كان نوع مقترفي هذه الأعمال الفظيعة. ومن خلال استراتيجية مكافحة الإرهاب، يمكن العمل على تضافر جهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية، وغيرهما من الآليات المتعددة الأطراف، والعديد من الصكوك القانونية الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. ويمكن لهذا الإجراء الجماعي أن يوفر هيكلا مناسبا لتعزيز الجهود العالمية لمكافحة وإزالة هذا التهديد الواضح والمباشر للسلم والأمن.

لقد آن أوان تعبئة جميع هذه الآليات والتدابير، وترجمتها إلى إجراءات ملموسة للتصدي للمنخرطين في الإرهاب من أفراد وكيانات، بدون أن نسعى إلى التفريق بين الجماعات الإرهابية استنادا إلى قضيتها أو مطالبها الحقيقية أو المفترضة. وكما تعلمنا على نحو مؤلم طيلة السنوات وفي مختلف الأمكنة، من مومباي إلى كاراتشي، ومن كولومبو إلى نيويورك، ما من قضية أو شواغل يمكن أن تبرر الإرهاب. والهدف المشترك لهذا العنف الوحشي هو الإبادة والتدمير، اللذين يتناقضان تماما مع ما تمثله الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة على العديد من الجبهات، ويجب أن تكون متعددة الأبعاد ومترابطة ومنسقة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير المراقبة التقنية لأعمال الإرهاب المحتملة في مرحلة التخطيط، بالتركيز على الكيانات أو المنظمات التي تُستَخدم كواجهة لها، ومنع وحظر الاتجار المحظور بالبشر والأسلحة والذخائر وغيرها من المواد الهجومية. وينبغي القيام بهذا الأمر على صعيد العرض أيضا، بدلا من الاقتصار على مجرد الجهة المستقبلة، كما يجري الآن في معظم الحالات. وإذ أن هناك فعلا نظاما قانونيا شاملا وآليات معقولة للتنفيذ بشأن مكافحة جمع الأموال وتوفير التمويل لأغراض إرهابية، لم يتم بعد وضع نظام فعال وعملي لتعقب وحظر الاقتناء والنقل برا أو جوا، للمواد الهجومية التي يمكن أن تستخدمها الجماعات الإرهابية المحظورة في جميع أنحاء العالم. وأنظمة الحظر ومنع الانتشار القائمة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل لا تستطيع أو لا ترغب في أن تُعزَّز لمواجهة ما يشكل على نحو واضح تهديدا خطيرا بالقدر ذاته للسلم والأمن الدوليين: أي حرية نقل المواد الإرهابية عبر الحدود وفي أعالي البحار وجوا الآن.

وقد اكتسبت بعض الجماعات الإرهابية، مثل النمور في سري لانكا، بكل جرأة، القدرة في مجال الطيران، مما يدل على نيتها في التحول إلى مركز إقليمي للاتجار بالأسلحة. وينبغي زيادة الإصرار على تعزيز المساعدة المتبادلة والتعاون الدولي لكفالة عدم اكتساب الإرهابيين مثل هذه القدرات العابرة للحدود الوطنية، سواء من خلال المساعدة من الشتات أو التلاعب بالاعتبارات الجغرافية – السياسية.

في عام ٢٠٠٦ اعتمد مجلس الأمن قرارا هاما بهدف جعل تصديه للإرهاب شاملا على نحو أكبر. والقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يتطلب اهتماما وإجراء عاجلين من جانب المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين للاستفادة من تركيزه المحدد على الأفراد والجماعات عدا تلك المشمولة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ويدعو القرار إلى تحديد تدابير معينة ضد هذه الجماعات، التي تشمل أيضا، في رأينا، الجماعات المحظورة دوليا مثل نمور تاميل إيلام للتحرير. ونأمل أن يتناول الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) المسائل الحاسمة بما تستحقه من اهتمام.

وإلى جانب أعضاء آخرين في الأمم المتحدة، ترى سري لانكا أن الوقت قد حان لحث المجلس على تكريس المزيد من الجهد لتحقيق التوازن في تركيزه الحالي على مكافحة الإرهاب، بغية توفير نهج أكثر شمولية للبعد الأمني للتحدي الذي يطرحه الإرهاب. ولن تتمكن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من اتخاذ تدابير حاسمة ضد مقترفي الإرهاب، بصورة متسقة ومتناسقة، إلا من خلال هذا النهج الذي لا يفرق بين الجماعات الإرهابية.

إن الهجمات الوحشية في الهند، التي تم التخطيط لها بدم بارد وتنفيذها بدقة، والتي نددنا بها بدون تحفظ، دليل على الطريقة التي تنسق بها عناصر الإرهاب، المحلية والخارجية، استراتيجياتها وأساليبها. وينم هذا التنسيق عن توجه خطير للتعاون بين هذه الشبكات على جميع المستويات – الوطني ودون الإقليمي والأُقليمي والدولي – مما يجعلنا، إذن، أمام احتمال اتساع نطاق عولمة الإرهاب.

وهكذا، فإن اتخاذ إجراء متسق وصارم من خلال التعاون الدولي أمر حتمي. وهذا ضروري حتى لا تسعى الجماعات، من قبيل نمور تاميل إيلام للتحرير، إلى استغلال ذريعة فترات وقف إطلاق النار للحصول على الأساطيل التجارية غير القانونية وتشغيلها تحت أعلام تسهيل الأمور، كما تفعل الآن، فتنقل الأسلحة وتنسج شبكات تجارية مع جماعات إرهابية أخرى مثل تنظيم القاعدة، كما أفاد بذلك معهد لندن الدولي للدراسات الاستراتيجية قبل سنوات الآن.

كان من الممكن أن يمنع هذا التعاون الدولي نمور تاميل إيلام للتحرير، مثلا، من استغلال وقف لإطلاق النار قائم منذ أمد طويل من أن تكتسب، بصورة غير قانونية، قدرة في مجال الطيران، يمكن أن تهدد الأمن والاستقرار في الخارج وتقوض العمليات الديمقراطية لتسوية الصراعات في الداخل. وينبغي تعزيز فعالية الأنظمة السياسية والقانونية المنشأة عملا بقرارات المجلس مثل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وما من وقت أكثر تطلبا من اليوم لكي نثبت قدرتنا على الاضطلاع بتلك المهمة. وبالتالي، نرحب بجهودكم، سيدي، ونؤيد مشروع البيان الرئاسي للمجلس في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأثر الشديد للإرهاب على الأمن الدولي. ونأمل أن تساعد هذه المناقشة على تنشيط وتعزيز التضامن الدولي لمكافحة هذا التهديد تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولا حاجة إلى التشديد على حقيقة أن الإرهاب ما زال أخطر التهديدات والتحديات التي يواجهها المجتمع العالمي اليوم. وندين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا شك أن المكافحة الجماعية لهذا الخطر ما زالت تشكل أولوية عليا في جدول أعمال المجتمع الدولي، وفي صدارته الأمم المتحدة التي تضطلع بدور محوري في ذلك الصدد. ولن يتسنى القضاء على الإرهاب إلا من خلال الجهود الدولية الجماعية والمنسقة التي تقودها الأمم المتحدة.

إن الهجمات الإرهابية الوحشية التي وقعت مؤخرا في مومباي، والتي ندينها مرة أخرى وبقوة، عملت بوصفها تذكرة للجميع بأن الإرهابيين لا يكلون في جهودهم الشريرة وفي اللجوء إلى ارتكاب أعمالهم الإرهابية البشعة بغية إلحاق الأذى والمعاناة بمختلف الشعوب وإثارة التوتر في العلاقات فيما بين الدول. وأيضا، أدينت بصورة مماثلة الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت قبل وقت قصير في باكستان وهي تبين أن الإرهاب لا يعرف أي حدود وأن الإرهابيين

يهاجمون في أي وقت وأي مكان وبقدر الإمكان وعلى النحو الذي تقتضيه أهدافهم الشريرة.

وقد أقررنا جميعا بالإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه وينبغي أن تقدمه آليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب وأكدنا على هذا الإسهام. واستنادا إلى ذلك الإيمان، ألزمت حكومة بلدي نفسها بالتعاون مع تلك الآليات وفي ذلك السياق قدمت حكومة بلدي حتى الآن خمسة تقارير وطنية إلى لجنة مكافحة الإرهاب.

وإلى جانب التدابير العديدة التي اتخذها حكومة جمهورية إيران الإسلامية تمشيا مع تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من القرارات ذات الصلة بشأن الإرهاب، التي وصفت في التقارير المذكورة، اعتمدت إيران ونفذت قانونا لمكافحة غسل الأموال بعد أن أخضع لمداولات شاملة قبيل أن يعتمده البرلمان. كما قمنا بتعزيز وتكثيف الترتيبات العملية لكفالة سلامة وأمن حدودنا مع البلدان الأخرى، ضمن أمور أخرى. وتشكل مكافحة إيران الباهظة الثمن لتجار المخدرات الذين منشأهم في أفغانستان جانبا آخر لإسهامنا الجدي في مكافحة الإرهاب والمناطق التي تغذيه.

كما أن إيران اتخذت خطوات جدية لتنفيذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وغيره من قرارات المجلس بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ولإيران، بوصفها إحدى الضحايا الأولى لإرهاب طالبان وبوصفها دولة تحملت النتائج المريرة للإرهاب الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية مثل جند الله، التي يقال إنها ترتبط بالقاعدة وطالبان، مصلحة قوية وعزم لا يلين في مكافحة الإرهاب وفي الإسهام في جهود الأمم المتحدة في تلك المكافحة الهامة.

وما زالت أمتنا تشعر بعميق الأسى والحزن بعد أن علمت أن ١٥ من جنودنا الشجعان والأعزاء الذين اختطفتهم جماعة جند الله الإرهابية قد ذبحتهم الجماعة الإرهابية المذكورة بطريقة بشعة ووحشية قبل أيام قليلة. ولا بد أن يقدم مرتكبو ذلك العمل الإرهابي إلى العدالة وتعاون المجتمع الدولي أمر أساسي في ذلك الصدد.

وبغية إحراز النتائج المرجوة، لا بد أن تكون مكافحة الإرهاب مكافحة حقيقة وغير سياسية وغير انتقائية وقوية. وربط أي دولة أو دين أو ثقافة بالإرهاب خطوة خاطئة – وفي العديد من الحالات لها دوافع سياسية – وتخاطر بزيادة تصدع توافق الآراء الدولي في مكافحة التهديد. وللأسف، تبذل جهود معينة غير مبررة وغير مقبولة من جانب بعض الدول وتهدف إلى اختطاف مكافحة الإرهاب واستخدامها وسيلة لمتابعة جدول أعمالها السياسي بالذات. وتستخدم هذه الدول وبصورة غير مبررة مصطلح ”الإرهاب“ لتشويه سمعة الدول التي تتبع وجهة نظر مختلفة عن وجهات نظر الدول المذكورة.

وسيؤدي ذلك الاتجاه، إذا لم يكبح ويعكس، إلى انخفاض الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب ويسفر عن تدمير توافق الآراء الدولي الذي لا غنى عنه في تلك المكافحة. وينبغي ألا يساور الشك أحدا في أن الإرهاب تهديد لا ينبع من أي دين معين أو ثقافة، ولكنه يهدد ويستهدف جميع البلدان والأديان والثقافات.

ويشكل تطبيق ازدواج المعايير في مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية مسألة أخرى تستدعي القلق البالغ وتؤثر تأثيرا سلبيا على الحملة الجماعية التي يقوم بها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ومن ناحية، نحن نشهد أن الكفاح الشرعي للشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني – وهو حق مجسد في القانون

الدولي والميثاق – يساوى في بعض الأحيان وبصورة مضللة بالأعمال الإرهابية. ومن الناحية الأخرى، فإن ذبح شعب ما زال تحت الاحتلال، مثل الأعمال الإجرامية والإرهابية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الواقع تحت احتلاله الوحشي، تفلت من العقاب بل وتدعمها دول معينة. وبعض الجماعات الإرهابية مثل منظمة مجاهدي خلق الإرهابية والطائفية، التي لا هم لها سوى قتل الأشخاص الأبرياء وتشكل أمثلة واضحة للإرهاب، يسمح لها أو يوفر لها المأوى بل وتدعمها نفس الدول.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، ظلت جمهورية إيران الإسلامية تتعرض لمختلف الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل منظمة مجاهدي خلق الإرهابية والطائفية. وظلت تلك الجماعة الإرهابية والإجرامية ولفترة طويلة تتخذ مقرها في العراق وخططت ومولت وأشرفت على أعمال إرهابية وارتكبتها داخل إيران وخارجها وضد الأمة الإيرانية وشعوب البلدان الأخرى. وأسفرت الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها هذه المنظمة حتى الآن عن مقتل العديد من المدنيين الإيرانيين والموظفين ودمرت الممتلكات الخاصة والحكومية.

وبالرغم من الطابع الإرهابي والطائفي البشع لهذه المنظمة وبالرغم من جميع أنشطتها الإرهابية والوحشية، فإن العديد من أعضاء تلك الطائفة الإرهابية، التي حظرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما زال يوفر لهم المأوى في الولايات المتحدة وأوروبا، ويخططون مؤامراتهم الإرهابية الشريرة ضد أمتنا. ولا شك أن من غير المقبول ازدواج المعايير والانتقائية في مكافحة الإرهاب فضلا عن الخطوات السياسية مثل الحكم الذي أصدرته مؤخرا محاكم أوروبية معينة بشأن القرارات السابقة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن هذه الطائفة الإرهابية.

إن ذلك السلوك يخالف قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب ولن يؤدي سوى إلى إثارة جو من الشك وعدم الثقة في المكافحة الدولية للإرهاب في وقت يشكل التضامن فيما بين الدول لمكافحة تلك الآفة أمرا حتميا أكثر من أي وقت مضى. ونشعر بقوة بأنه ينبغي ألا يكون هناك أي تمييز بين الأشكال المختلفة للإرهاب والجماعات الإرهابية. وفي الواقع، ينبغي مكافحة الإرهاب بدون أي تمييز أو استثناء.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن وفدي يرفض التشويهات والمزاعم التي أطلقتها ضد بلدي ممثلة النظام الإسرائيلي في المجلس اليوم. ولن تتمكن أي كمية من التشويه أو المزاعم أو حملات إشانة السمعة من حجب الحقيقة الواضحة التي تتمثل في أن النظام الصهيوني ما زال يشكل أكبر خطر عاجل على الأمن الإقليمي والدولي من خلال جرائم الحرب التي يرتكبها النظام وإرهاب الدولة الذي يستهدفه به الفلسطينيين الأبرياء وغيرهم من شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ومبادرة كرواتيا لعقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأمن العالمي والإرهاب الدولي جاءت في توقيت مناسب جدا. وتكتسي هذه المبادرة أهمية أكبر في الوقت الذي أدان المجتمع الدولي الهجمات الإرهابية الأخيرة في مدينة مومباي، الهند، التي أدت إلى سقوط المئات من الأرواح البريئة وإصابة مئات الأشخاص الآخرين.

ونكرر تعازي كولومبيا لحكومة وشعب الهند، ونعرب عن تضامننا مع الضحايا وذويهم. وبلدي يتفهم جيدا نطاق تلك المأساة لأنه عانى من آثار الإرهاب.

إن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كانت أسبابه ومرتكبوه، يجب أن تبقى أحد أهداف المجتمع الدولي ذات الأولوية. وتولي كولومبيا أولوية قصوى للجهود الهادفة إلى الاتفاق على الصكوك والآليات الدولية لمكافحة ذلك البلاء. ولذا، فقد دعمنا المبادرات على المستويين القاري والعالمي لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه.

وقد صدق بلدي على الاتفاقات المعنية بالإرهاب المعتمدة في إطار الأمم المتحدة. وساهم أيضا في تحديد الولايات والالتزامات الدولية لمنع الإرهاب وقمعه المتفق عليها في مؤتمرات القمة للأمريكتين ومجموعة ريو ومنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على تصديق بلدي مؤخرا على اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب.

وتعزيز التعاون والمساعدة بين الدول والمنظمات الدولية جانب أساسي في مكافحة الإرهاب. وحكومة كولومبيا تعتقد أن هذا الكفاح يتطلب نهجا تعاونيا من خلال صكوك ثنائية وإقليمية ودون إقليمية يساعد على مواجهة مظاهر ذلك البلاء. والكفاح ضد الإرهاب الدولي لا يكون فعالا إلا إذا التزمت جميع البلدان بشكل متكافئ وتقدمت في تنفيذ التزاماتها الدولية. ولا نستطيع أن نتقاعس في جهودنا للقضاء على ذلك التهديد. وما دامت تلك الظاهرة لا تزال تحاصر أمن مواطنينا ومؤسساتنا، فإن التقدم المحرز في مختلف المجالات سيكون ضعيفا وهشا.

وفي ذلك الصدد، تتجلى الحاجة إلى سياسات تتضمن عملا شاملا ضد غسل الأموال ومشكلة المخدرات العالمية كمصادر تغذي الإرهاب. وجميع الدول مطالبة أيضا بأن تبدي إرادة صلبة على وقف توفير ملاذ آمن لأعضاء المجموعات الإرهابية وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية الذي يؤدي إلى تفكيك الشبكات القائمة.

ويعتقد وفدي بملاءمة المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات تعالج تلك المشكلة، ولا سيما من خلال آليات المساعدة التقنية التي تمثل أولوية بالنسبة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتشكيل خمس مجموعات تتناول مسألة المساعدة التي تشمل قطاعات المراقبة المالية والاتجار بالأسلحة ومراقبة الحدود والمسائل القانونية ومسائل أخرى ينص عليها قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وينطبق الأمر على تركيز لجنة مكافحة الإرهاب على تقييم فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل الدول وعلى تحديد القدرات والموارد والبنية الأساسية التي تتطلب تحسينا.

ومؤخرا، ومن خلال تلك الآليات، أتيحت لبلدي فرصة تقديم المساعدة التقنية في مجال التحليل المالي كأداة لمواجهة غسل الأموال. وقوبل ذلك العرض بالترحيب ووجه، على سبيل المثال، نحو التعاون مع جامايكا، من خلال التمويل المقدم من لجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. وبدعم من اللجنة أيضا، استضافت كولومبيا أحداثا إقليمية حول مسائل من قبيل إدارة أمن المرافئ وإدارة وثائق السفر والجرائم الحاسوبية.

وكان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب معلما جديدا وحاسما، لأن تلك الاستراتيجية وفرت منظورا شاملا للنظام الدولي في مكافحة ذلك البلاء. كما أتاحت رسم طريق محدد المعالم لتعزيز التعاون الدولي ولتناول أشكال الإرهاب المختلفة والأنشطة التي تغذيه.

ويدعم وفدي المفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي واعتمادها بوصفها مكملة

للاستراتيجية العالمية. ومن الضروري تعزيز الجهود لإتمام المفاوضات حول ذلك الصك المهم.

وأود أيضا أن ألقي الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وينبغي أن يحفز ذلك التقدم جهودا إضافية لمجلس الأمن والجمعية العامة لتعزيز تنسيق واتساق المعايير والآليات والجهود الخاصة بالمنظمة في حربها على الإرهاب.

وعلى المستوى الوطني، أحرزت سياسة الدفاع والأمن الديمقراطي التي نفذتها حكومة كولومبيا نتائج يعترف بها دوليا على نطاق واسع. وبفضل تلك السياسة، أصبح بإمكان بلدي الآن أن يدافع بشكل أفضل عن النظام الديمقراطي وسيادة القانون، وأن يضمن أمن وحرية الشعب، وأن يحمي حقوق الإنسان ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتضطلع كولومبيا بالإجراءات والأعمال في مواجهة الإرهاب في إطار سياسة للدولة تشرك الكيانات والمؤسسات المختلفة، عملا بالاتفاقات الدولية التي تعد كولومبيا طرفا فيها. ومن الواضح أن الأعمال المنعزلة للدول أو المنظمات الدولية ليست كافية لمواجهة تهديد الإرهاب. والالتزام المتواصل لجميع الدول والأطراف المعنية أمر لا غنى عنه، ولا سيما في المسائل المتصلة بالجرائم وثيقة الارتباط بالإرهاب، مثل مشكلة المخدرات العالمية وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة، في جملة أمور، مما يتطلب جهدا مشتركا ومتسقا ومستداما.

وكولومبيا، إدراكا منها لذلك، تود أن تشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون في ذلك المجال، بما في ذلك على المستويات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية. ومسؤولية جميع الدول وإراداتها والتزامها أمور ضرورية لكي تكون جهود المجتمع الدولي فعالة عن حق في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد نيريتاني (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين، سيدي، في تهنئتكم على تولي الرئاسة الحالية لمجلس الأمن وعلى تنظيم هذا النقاش المفتوح حول مسائل شديدة الأهمية تتعلق بالإرهاب الدولي والأمن الدولي وتعزيز الجهود الدولية المشتركة في مكافحة هذا التهديد المتزايد. وتؤيد ألبانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

الإرهاب مستمر في التطور بينما يطرح تهديدا غير متكافئ بفعالية وبشكل متزايد ضد قيمنا الأساسية المشتركة. وهو يتطلب منا باستمرار حشد قدرتنا الاستباقية من أجل استجابة أقوى وأكثر اتساقا، وذلك باقترانه مع تهديدات خطيرة أخرى للسلام والأمن الدوليين. ومنذ أيام قليلة، أصاب الإرهاب قلب مومباي، الهند. وأنضم إلى الممثلين الآخرين في إدانة هذا العمل الجبان وأعرب عن تضامننا الكامل مع شعب وحكومة الهند وأسر جميع الضحايا.

إن الإرهاب لا يمكن تبريره أبدا تحت أي ظرف. وهو تهديد عالمي ويتطلب استجابة عالمية شاملة. والتصدي لهذا التهديد المتطور بشكل فعال، يتطلب إرادة سياسية كاملة وقدرة على تنفيذ الالتزامات في الميدان. والوعي المؤسسي ذو الصلة والمشاركة على المستوى السياسي جزء من المسألة نفسها. فطبيعة هذه الظاهرة، واندفاعنا المشترك نحو الهدف المشترك يتطلب مشاركة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني واعتماد سياسة شاملة لها. إن الاستراتيجية الوطنية لحكومتنا، التي يميزها شعور متطور بالملكية والمسؤولية، ما زالت تشكل عاملا أساسيا في الاستجابة لالتزاماتنا والوفاء بها.

وألبانيا ما فتئت تشارك بفعالية في الحرب ضد الإرهاب. وبالتنسيق مع أعضاء المجتمع الدولي ذوي الصلة، نبذل قصارى جهدنا لتعزيز الكفاءة المؤسسية، مع التأكيد على إنشاء أنظمة الحكم الرشيد، والمجتمع المدني الخاضع للمساءلة والاقتصاد القائم على التنافس. وتمثل تلك الجبهات تحديات لا بد من مواجهتها، وتتطلب المشاركة الجادة من أجل تحقيق نتائج ملموسة وفعالة. وعلى جميع الأطراف الفاعلة أن تواصل عملها الخاص في هذا المجال، كل في اختصاصه.

إن المحافظة على مستوى مشترك من الإرادة السياسية ستكون على رأس جدول الأعمال. وبناء الثقة وتبادل المعلومات عنصران من عناصر تعاوننا الإقليمي. وفي هذا الإطار، فإن النهج الكلي ضروري ومفيد. والإرهاب ظاهرة عبر وطنية ويقتضي الاستعداد عبر الوطني والاستجابة عبر الوطنية. ومن بين المعايير الأساسية للتعاون الإقليمي، كما وضعتها بعض الأطراف الفاعلة، بناء قدرات مؤسسية ملائمة، والامتثال الفوري للالتزامات الدولية، ووجود أهداف إيجابية واستشرافية للسياسة الخارجية، وانتهاج سلوك مشترك بناء ومشجع للاعتدال. إن منطقة غرب البلقان يمكنها أن تقدم مساهمة تشاركية أكثر للسلم والأمن الدوليين. ولا يمكن تحقيق التقدم الملموس نحو الاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية إلا من خلال اعتناق القيم والمبادئ ذات الصلة وتقاسمها.

ومع أن التعاون الإقليمي مفيد للغاية، إلا أن الأمم المتحدة لها دور فريد في هذا المجال. والوضع الحالي للمعاهدات الدولية يفرض واجب الانضمام إليها وتنفيذها. وقد صادقت ألبانيا على أغلبية صكوك وبروتوكولات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولا تدخر وسعا من أجل تنفيذها. وتساعدنا الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى والبلدان في هذا المجال، ونحن ممتنون جدا لذلك. وسنواصل جهودنا المتضافرة في المستقبل لمصلحة الأهداف المشتركة.

إن النزعة إلى زيادة عدد الهيئات المختلفة، انطلاقا من النوايا الحسنة لمعالجة هذه الآفة المتعددة الأبعاد والتصدي لها، قد أوجدت وضعا قد يحتاج إلى إصلاح. وثقافة التعاون والأساس المنطقي لإنشاء أدوار خاصة لأطراف فاعلة على الرغم من المصالح الذاتية الفعلية و/أو المحتملة يمكن أن تساعد على تحقيق التآزر الممكن مع تجنب ازدواجية الجهود وتضارب المصالح.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر تأكيد التزامنا الراسخ بالمشاركة النشطة في مكافحة الإرهاب. وسنواصل جهودنا وتعاوننا مع المجتمع الدولي لكي ننفذ استراتيجية الأمم المتحدة بفعالية ونجاح ونمتثل لقرارات وتوصيات الهيئات ذات الصلة الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونحن نرحب بالفرصة لنتكلم اليوم بشأن هذه المسألة الهامة، ونشكر وفد كرواتيا، وخاصة رئيس كرواتيا، على فكرة تنظيم هذه المناقشة التي تهدف إلى تجديد التزام المجلس بمكافحة الإرهاب.

وأود، بداية، أن أعرب بالنيابة عن جميع الكنديين عن تعاطفنا العميق وتعازينا الحارة لأسر أولئك الذي قتلوا أو أصيبوا جراء الهجمات الإرهابية الأخيرة في مومباي. وكندا تقف مع الهند والمجتمع الدولي برمته في إدانة تلك الهجمات بأشد العبارات. وندعو جميع الدول إلى المساعدة في تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وتمثل هجمات مومباي تذكرة بأن الإرهاب يمثل تهديدا عالميا متطورا ومتعدد الأوجه، ومن شأنه أن يؤثر على

جميع الدول الأعضاء. وكان من بين ضحايا الهجمات رعايا من بلدان عديدة، بما في ذلك كنديون. إن أي هجوم إرهابي على أي بلد يمثل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين. وتؤكد الآثار العالمية لتلك الهجمات أهمية التعاون الدولي القوي ضد الإرهاب. وتعتبر الإجراءات المتعددة الأطراف، وخاصة من خلال الأمم المتحدة، أساسية من أجل مكافحة هذا التهديد بنجاح.

وبصفة خاصة، تشجع كندا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وكندا تمتثل امتثالا كاملا لهذه القرارات وغيرها من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. كما تشجع كندا الدول الأعضاء على المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، فهي تشكل الأساس للجهود الدولية في هذا المجال. إننا ندعم الجهود المستمرة للدول الأعضاء في العمل البناء نحو إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

كما ترحب كندا باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦. وتبين تلك الوثيقة، واستعراضها الناجح هذا العام، قدرة الدول الأعضاء على التعاون وتحقيق توافق في الآراء بشأن قضايا دولية ملحة. وكمتابعة لذلك الاتفاق، تحث كندا جميع الدول الأعضاء بقوة على العمل من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية.

ومنذ عام ٢٠٠٥، أبدت كندا التزامها بالاستجابة العالمية للإرهاب من خلال برنامجها للمساعدة في بناء القدرة على مكافحة الإرهاب. وتقدم كندا من خلال هذا البرنامج ١٣ مليون دولار سنويا لتوفير التدريب والمعدات، وللمساعدة التقنية والقانونية وغيرها من المساعدة الأمنية والخبرات المتعلقة بأوجه الاستجابة للأنشطة الإرهابية، مع الامتثال التام لسيادة القانون، بما في ذلك مراعاة حقوق الإنسان.

(تكلم بالفرنسية)

وتؤمن كندا بأن حماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون يجب أن يكونا في محور جهود مكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والوطني. وتدابير مكافحة الإرهاب المتسقة مع القانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين والقانون الإنساني، تعتبر حيوية الأهمية لعمل المؤسسات الديمقراطية وصون السلم والأمن الدوليين. والحماية القوية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات وحرية الفكر والمعتقد والرأي والتعبير، تشكل جزءا لا يتجزأ من مكافحة تهديد الإرهاب بنجاح.

وفي الختام، فإن كندا ما فتئت تلتزم بقوة بمكافحة الإرهاب عالميا، وتشجع مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، على تجديد جهودها لتوسيع توافق الآراء الدولي بشأن التدابير المناسبة لمكافحة هذا التهديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانينا الحارة وشكرنا على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة بشأن هذه المسألة الحيوية للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي، ألا وهي التهديد الذي تشكله الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين.

وما من شك أن الإرهاب هو أحد أخطر التهديدات التي نواجهها حاليا في المجتمع الدولي، نظرا لأن هجماته لا تستهدف أسس الأمن البشري فحسب، وإنما تستهدف

أيضا مبادئ وقيم التسامح والانفتاح والتعايش السلمي، بل وتستهدف إنسانيتنا ذاتها، في نهاية المطاف. إن الهجمات الوحشية التي وقعت في عدة أماكن في مدينة مومباي وأودت بحياة العديد من الأشخاص الأبرياء قد أظهرت أن الانتصار في الحرب على الإرهاب ما زال بعيد المنال، على الرغم من الجهود الاستثنائية التي بذلت على الصعيد الدولي، وعليه، أود هنا أن أعرب لشعب وحكومة الهند مرة أخرى عن خالص تعازينا.

إن نطاق وشدة التهديد الإرهابي، الذي نراه يتخذ طرقا جديدة ومتنوعة ومعقدة، ينبغي أن يحفزانا على الاعتراف بأن الإجراءات الفردية للدول، مهما استثمر فيها من موارد بشرية ومادية، لا يمكن أن تكون بديلا عن أثر الالتزام الجماعي الفعال والمستمر في ظل التضامن القوي الرامي إلى دحر خطر حقيقي وعابر للحدود، والذي يحتمل أن يداهم أي بلد وأن يتطور في أي مجتمع، بدون تمييز من حيث الدين أو العرق أو الثقافة أو مستوى التنمية أو الموقع الجغرافي. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي، إذ يؤمن بأن الإرهاب إنكار لجميع القيم الدينية أو الأخلاقية أو الإنسانية، عن رفضه التام لأية محاولة، أيا كان مصدرها، لربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجموعة عرقية أو طائفية.

تمثل الأمم المتحدة بالنسبة للدول الأعضاء الإطار العالمي المشروع والمناسب لإعداد وتعزيز رد جماعي على الإرهاب. وقد استفادت الدول الأعضاء من هذا الإطار المتعدد الأطراف في وضع إطار تشريعي لهيكلة عملها المشترك ضد الإرهاب.

هذا هو الإطار الذي ينبغي لنا أن نركز ضمنه على التزامنا المشترك بوضع الصيغة النهائية في أقرب وقت ممكن لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي التي من شأنها استكمال الترسانة القانونية المتوفرة حاليا. ولا يزال وفد بلدي يولي أهمية كبيرة لإبرام الاتفاقية الشاملة. ولا نزال مستعدين للإسهام في المشاورات الجارية للتغلب على العقبات التي تحول دون النجاح في إبرامها.

ينبغي لهذه الجهود أن تقوم على أساس المناخ الإيجابي والروح البناءة التي شهدناها مؤخرا في الاجتماع الاستعراضي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعقود في أيلول/سبتمبر. والأمر الآن متروك للدول الأعضاء حتى تطور الاستراتيجية فرادى أو مجتمعة وتسعى إلى تنفيذها الفعال والشامل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ويؤكد المغرب على ضرورة توفر التعاون الدولي الوثيق والمتضافر والمنسق لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي من شأنه الجمع بين الالتزام السياسي والأطر القانونية والإجراءات التنفيذية.

وعانت المملكة المغربية من هذه الآفة وتؤكد مجددا الإدانة التامة القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأعربنا عن هذا الموقف في نفس اليوم الذي أطلقت فيه مبادرة إدراج مسألة مكافحة الإرهاب في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٩.

ويدين المغرب إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأنه أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، كما أنه يهدد أهم حقوق الإنسان الأساسية – وهو الحق في الحياة.

يتشاطر بلدي أوجه القلق التي تساور المجتمع الدولي إزاء الإرهاب. وما برح لسنوات عديدة الآن يتخذ الإجراءات اللازمة في إطار الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. وعلى سبيل المثال، اعتمدنا ترسانة قانونية متكاملة بما يتماشى مع متطلبات سيادة القانون وبما ينسجم مع الالتزامات الدولية المترتبة على المغرب.

وبلدي مصمم على بناء قدراته الوطنية الوقائية المعززة بتعبئة جميع مكونات سكانه وبمساندتهم لجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها سلطات الحكومة. ومن ثم، مهما بلغت شدة الجهود الوطنية فستكون قاصرة ما لم تقترن بالتعاون الاستباقي الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، لن يدخر بلدي أي جهد للإسهام في جميع المبادرات التي تدعم الإجراءات المشتركة في هذا المجال. وفي ذلك الصدد، وعلى سبيل الإيضاح، عُقد في الرباط في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ المؤتمر الخامس لوزراء عدل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل تصديق الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها بمساعدة فعالة من مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة.

وانطلاقا من نفس روح التعبئة لمكافحة جميع أشكال الإرهاب، عقد بلدي في عام ٢٠٠٦ الاجتماع الافتتاحي للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. كما استضفنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذكرى السنوية الثانية لإطلاق المبادرة التي تضم الآن ٧٥ دولة عضوا.

في الختام، يود بلدي أن يكرر مجددا إدانته القاطعة لجميع أشكال الإرهاب والتزامه بالمشاركة في تنفيذ الإجراءات العالمية المتضافرة من أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ولا يمكن لجهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها المجتمع الدولي أن تتحقق بالكامل ما لم تُنفذ ضمن إطار عالمي متعددة الأبعاد يقضي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، من خلال حل الصراعات الإقليمية والدولية وتعزيز التزامنا بالتخلص من التخلف وتعزيز قيم الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات. وبذلك، لا يمكن التغلب على هذه الآفة إلا بنهج يجمع البعدين الأمني والسببي لهذه الظاهرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية. وأعتقد أن هذه المناقشة توفر فرصة ممتازة للدول الأعضاء لتنشيط تضامنها وإسهامها بالأفكار بغية تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في الاضطلاع بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لنؤكد تضامننا مع حكومة الهند وأن نعرب عن تعازينا القلبية لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في مومباي وتعاطفنا العميق مع المصابين والمتضررين بأي شكل من الأشكال جراء المجزرة التي خلفتها تلك الأعمال الجبانة.

ونكرر إدانتنا المطلقة لتلك الأعمال الإرهابية وغيرها من أعمال الإرهاب أيا كانت دوافعه وأهدافه وبجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة. وإن الهجوم الإرهابي الذي وقع في مومباي يبين بوضوح مرة أخرى كيف أن الإرهاب يهدد بصورة مباشرة السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن الإرهاب الدولي، بحكم طبيعته، لا يعرف حدودا جغرافية. وتستفيد الجماعات الإرهابية، في الواقع، من أوجه التقدم في التكنولوجيا والنقل والعولمة. وتستغل ضعف الروابط في الحالات العابرة للحدود من أجل التخطيط للهجمات غير المتناسبة وتمويلها وشنِّها في نهاية المطاف ضد المدنيين بوتيرة متزايدة الآن. لذلك ليس من قبيل المبالغة التأكيد على ضرورة أن يكثف المجتمع الدولي التعاون وأن

تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي أكبر لتضييق الخناق على هذه الأنشطة الإرهابية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي من الأمور المشجعة التحسينات في أساليب العمل ضمن إطار نظم الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولا سيما الهيئات الفرعية المنشأة بموجب قرارات المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونرحب باعتماد القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨) والهدف القصير الأمد للجنة القرار ١٢٦٧ والمتمثل في جعل القائمة الموحدة وثيقة تعبّر عن الحالة الراهنة، والاستجابة في الوقت نفسه لدعوات عموم الأعضاء إلى كفالة أن تتضمن عملية إدراج الأسماء في القائمة وشطبها منها معايير أكثر صرامة للإجراءات الواجبة الإتباع، بما في ذلك حقوق الإنسان للمشتبه في كونهم إرهابيين.

كما يرحب وفد بلدي بعمل لجنة مكافحة الإرهاب على إجراء التقييم الأولي للتنفيذ الخاص بجميع الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه تجنب إثقال كاهل الدول الأعضاء بجانب كبير من عبء تقديم التقارير.

مع ذلك، يتعين على الهيئات الفرعية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أن تجري تقييما جادا لفعاليتها وأن تحسن باستمرار سبل تيسير التنفيذ الفعال للقرارات. وينبغي لنا أن نتجنب الحالات التي يمكن أن تفقد الدول الأعضاء حماسها بسبب متطلبات الهيئات الفرعية أو، وهذا أسوأ بكثير، الحالات التي تعمل الهيئات الفرعية لوحدها وبصورة منفصلة تماما عن عموم الأعضاء في الأمم المتحدة.

لا تزال تصلنا أخبار شبه يومية عن شكل ما من أشكال الأعمال الإرهابية التي تنطوي على أعداد أكبر من الإصابات بين المدنيين. ويأسف وفدي لأن المجتمع الدولي لا يزال يكافح من أجل تبني تعريف للإرهاب مقبول عالميا، وفي الوقت نفسه هناك اتفاق على أنه لا يمكننا أن نقبل بهذه الأعمال الإرهابية أو نتسامح معها. ونحن إذ نستخدم معيار نصف الحقيقة في تصدينا لنفس العدو، نعجز عن الاتفاق على كيفية تعريفه. ونرى أن ذلك مهم لأنه بدون هذا التعريف لن نتمكن من استئصال هذه الآفة على نحو شامل. ونتيجة لعدم اتفاقنا في هذا الصدد، يخفق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بسبب التصورات الوطنية الضيقة وتضارب المنافع السياسية. والاتفاق على تعريف عالمي ينبغي أن يساعد على خلق تضامن كامل وراء إجراء دولي شامل ضد الإرهاب.

ويود وفدي أيضا أن يؤكد من جديد اقتناعه القوي بأن كل الجهود المبذولة والموارد المكرسة لشن الحرب على الإرهاب لن تجدي نفعا ما لم يتم التصدي للبيئة التي تولد الإرهاب. وماليزيا، بصفتها بلدا مر بهذه التجربة، خاصة خلال التمرد الشيوعي، ما برحت ترى أن أفضل طريق لمكافحة الإرهاب هو التصدي لأسبابه الجذرية. لن يكون هناك سجن أو معسكر اعتقال كبيرا بما يكفي إذا استمر تجنيد الإرهابيين في النمو في بيئة من اليأس والمهانة الشديدين في حالات الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أو الاستيلاء غير المشروع على الأرض أو هدم المنازل أو الاستيطان غير القانوني أو التطهير العرقي أو الفقر المدقع أو انعدام الأمل في الحصول على الحماية والانتصاف.

ومن نفس المنطلق، فإن نسب الإرهاب إلى دين معين أو جنسية معينة جهد مضلل، حيث أنه لا دين يروج للإرهاب وما من جنسية ليست معرضة لخطره. ويدعو وفدي المجتمع الدولي إلى رفض أي محاولة للربط بين الإسلام والمسلمين والإرهاب.

سيدي الرئيس، نرحب بتحديد اتجاه جديد، انعكس في ورقتكم المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2008/738)، يفيد بأن الأديان وقعت ضحية للإرهاب وأن المعوقات الاجتماعية –

الاقتصادية هي حقا عامل يغذي انتشار الإرهاب. نحن نواجه بالتأكيد تحديا جديدا: رأب صدع مناخ الريبة وإصلاح الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإزالة الانقسام الحضاري والثقافي الناجم عن الإرهاب وإجراءات مكافحة الإرهاب. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي حازم في جهود مكافحة الإرهاب في المستقبل داخل مجلس الأمن وداخل الجمعية العامة على حد سواء.

في الختام، يود وفدي أن يؤكد من جديد على التزام ماليزيا بتقديم تعاونها الكامل مع كل الدول ومع الأمم المتحدة في الحرب على الإرهاب. وترى ماليزيا أنه لن يمكن القضاء على الإرهاب إلا من خلال التعاون والتضامن الكاملين فيما بين كل أعضاء المجتمع الدولي في إطار جهد شامل لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد ايسكالونا اوهيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود، بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأرحب بحقيقة أن المجلس رأى أن من المهم عقد مناقشة بشأن الموضوع البالغ الأهمية المعروض علينا اليوم: التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية. وما من شك في أن تلك قضية يمكن تحليلها من مناظير مختلفة وبطرق مختلفة. ولكن، إذا كان هناك شيء واحد تتفق عليه كل الشعوب وتقريبا كل الحكومات في أنحاء العالم، فهو أنه لا سلام بلا عدالة ولا أمن دوليا بلا سلام.

عندما قامت جمهورية فنزويلا البوليفارية بتعديل دستورها عام ١٩٩٩، حددنا في ديباجته المبادئ التوجيهية العامة لسلوكنا القانوني والسياسي على الساحة الدولية. إنها تعزز التعاون السلمي فيما بين الدول وتشجع وتعزز تكامل أمريكا اللاتينية وفقا لمبدأ عدم التدخل وحق الشعوب في تقرير المصير، والضمان العالمي غير القابل للتصرف لحقوق الإنسان، وإضفاء طابع الديمقراطية على المجتمع الدولي، ونزع السلاح النووي، والتوازن الإيكولوجي والموارد البيئية بوصفها التراث المشترك والثابت للبشرية.

ووجهت تلك المبادئ مسار أمتنا خلال السنوات التسع الماضية التي تعرضنا خلالها لمختلف صنوف التهديدات الدولية. وشملت التهديدات تدبير مؤامرات داخلية للإطاحة بالحكومة وإضعاف الديمقراطية من خلال نشر العنف ومحاولة إثارة الاضطرابات لزعزعة استقرار مجتمعنا حتى يمكن إعلاننا دولة لا تتوافر لها مقومات البقاء، دولة منهارة، مع كل ما قد ينطوي عليه ذلك من آثار على سيادتنا وسلامة أراضينا بل ووجودنا ذاته كأمة.

وفي ذلك السياق، ارتكبت أعمال إرهابية خطيرة في فنزويلا. وشملت تلك الأعمال اغتيال المدعي العام دانيلو اندرسون، الذي كان يحقق مع نفس الأشخاص المتورطين في الانقلاب على الرئيس هوغو تشافيس فرياس. ولذلك، أدان الرئيس تشافيس فرياس في المحافل الدولية المختلفة الحكومات التي تزعم أنها تدافع عن السلام وتكافح الإرهاب، بينما تهاجم دولا أخرى وتشجع الإرهاب ضدها.

لقد أثارت الأحداث المروعة والمؤسفة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ استنكارا عالميا، وأدانتها فنزويلا بوضوح. لكنها أفضت إلى سياسة لها أوجه مختلفة. أولا، حولت مكافحة الإرهاب إلى عذر لمهاجمة وغزو البلدان الأخرى. ثانيا، أدت إلى استخدام منهجي للترويع وانتهاكات حقوق الإنسان كسبيل لمعاقبة الآخرين لأسباب متصلة بالتمييز العنصري والثقافي والديني، مما أثر بصفة خاصة على المواطنين المسلمين، كما لو كان صراعا بين الحضارات، وهو

ما لا يمكن أن يكون حقيقيا. ما نراه في عالم اليوم هو، على العكس، لقاء بين الثقافات المختلفة وعملية عميقة وواعدة للاختلاط العنصري. ورغم حقيقة أن هذه العملية الإيجابية جارية، فُرضت عمليات تطهير عرقي أثارت صراعات تخيم على الساحة السياسية العالمية وتمثل تهديدا خطيرا للسلام.

وباسم ما يفترض أنه دفاع عن الأمن القومي والدولي، تُنتهك الحقوق الدستورية وتنتزع عنها الشرعية ويستهزأ بالنظم القانونية الأساسية وقواعد التعايش السلمي الدولي. وتتعرض البلدان للغزو، مما أسفر عن مقتل عشرات الآلاف، ومنهم النساء وكبار السن والأطفال وقرى بأكملها. ويجري تدمير التراث الثقافي والاقتصادي والإيكولوجي والبنى التحتية المادية في حمى مجنونة فاقت أي فظائع أخرى في التاريخ.

لا يمكننا مكافحة الإرهاب – الذي أدانته فنزويلا دائما – من خلال إرهاب الدولة الذي يجري إخفاء عدوانه المميت وراء قناع ''الأضرار الجانبية''، في حين أن ما ينطوي عليه الأمر هو تعرض أسر للقصف وهي تسير على شاطئ أو تقيم حفلا أو ملتزمة منازلها في سلام. يجب علينا أن نشجب وندين تلك الفظائع وأن نطالب بوقف المعتدين.

نحن نرفض الهجمات الأخيرة في مومباي، ونعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة الهند ونأمل أن تؤدي التحقيقات الجارية إلى الكشف عن أولئك المسؤولين ومعاقبتهم.

وندين الإفلات من العقاب. ولذلك نود أن نذّكر بأنه، هنا في الولايات المتحدة، يعيش الإرهابي الخطير لويس بوسادا كاريليس – المسؤول عن أعمال وحشية، منها تفجير طائرة كوبية – يعيش حرا ويتمتع بحماية السلطات. إن الإفلات من العقاب إنكار للعدالة وهو مهلك مثله مثل الأعمال الإرهابية.

اليوم نشهد أنواعا مختلفة من التهديدات للسلام. وأحدها قد يكون عدم المساواة العالمية المروع، الذي يستهلك في ظله ٥ في المائة من سكان العالم ٢٥ في المائة من كل موارد الطاقة في العالم، والذي يستهلك في ظله الأغنياء، الذين يمثلون ١٦ في المائة من السكان – أساسا في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، ٨٠ في المائة من السلع في العالم.

وفضلا عن ذلك، علينا أن نحّذر من أن النظام المالي الدولي الحالي أثبت أنه يخلق اضطرابات خطيرة للسلام، حيث أن إجراءاته زادت من البطالة والفقر والظلم. ومن شأن ذلك أن يولد العنف من جميع الأنواع ويخلق تهديدا وفوضى وإرهابا، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون عدالة.

ثمة جانب آخر من التهديد الخطير للسلام يتعلق بالمسائل البيئية. فالكوكب يقتله التلوث وتدمير التنوع البيولوجي والاحترار العالمي وإتلاف البحار والأنهار والموارد المائية الأخرى، وهذه كلها تشكل تهديدا خطيرا للبشرية وتعني فقدان إنتاجية الكوكب. ومن شأن هذا أن يزيد من الجوع بين الناس، وفي مقدمتهم النساء والأطفال، الأمر الذي يشكل عملا إرهابيا حقيقيا.

لا يمكننا أن نصدق على الإطلاق بأن من الضروري أن يموت إنسان من أجل تحقيق السلام. إننا نؤمن بالتوصل إلى اتفاقات بالتراضي وبطريقة سلمية وعاجلة ومنصفة. ونعتقد أنه يمكن تسوية المنازعات والصراعات بواسطة الحوار والمفاوضات وباحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان بصورة خاصة.

إننا ندعو مرة أخرى إلى نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية كشرط للأمن لجميع الأمم. ونعترف أيضا بحق جميع البلدان في إجراء أية بحوث ترى أنها ضرورية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

لا يوجد مبرر لممارسة الإرهاب وتقع على الدول مسؤولية وضع حد للتعذيب والاعتقال دون محاكمة ، والمحاكم العسكرية الخاصة، والسجون السرية، والاختطاف والإهانات الأخرى للكرامة الإنسانية.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد اجتمعت الأمم المتحدة اليوم لمناقشة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ومن المناسب في هذا المقام أن يترأس رئيس جمهورية كرواتيا، فخامة السيد ستيفان ميسيتش، هذه المناقشة. فلقد عانت كرواتيا من صدمة كبيرة وألحقت التهديدات بسلامها وأمنها أضرارا كبيرة. وأود أن أعرب عن التهانئ لفخامته لا على ترؤسه هذه المناقشة فحسب، وإنما أيضا لتقديمه لنا، في خطابه الأول، زبدة خبرته في هذا الموضوع.

اليوم، إذ نناقش هذه المسألة الهامة، يساورنا القلق إزاء حادثتين مأساويتين نتج عنهما قتل مدنيين أبرياء بشكل عشوائي في مومباي، في الهند، وبعد بضعة أيام في بيشاور، في باكستان. لقد كانت هذه الأضرار المريعة على بعد آلاف الأميال بعضها عن بعض، ومع ذلك عليها بصمات الهدف المشترك ذاتها. إنها تذكرنا بالخطر المشترك الذي يشكله الإرهاب وبمولدنا ومصيرنا المشتركين.

إنني أدين هذه الحوادث وأشاطر المعنيين كافة أحزانهم. وقد طلب مني رئيس جمهورية باكستان أن أنقل إلى المجلس صورة الألم في الهند كما يتصوره هو:

> ”إننا نعرف ما تعانيه الهند من ألم. وأنا متعاطف بصورة خاصة. وأشعر بهذا الألم في كل مرة أنظر في عيون أولادي“.

واليوم، قال رئيس جمهورية باكستان إلى العالم، في جريدة نيويورك تايمز، إن باكستان ملتزمة بملاحقة أي متورط في هذه الهجمات الشنيعة وباعتقاله ومحاكمته. وستتخذ باكستان إجراءات ضد الأطراف من غير الدول الذين تجدهم في أراضيها، وستعاملهم كمجرمين وإرهابيين وقتلة. ليس لحكومة باكستان أي صلة بالإرهابيين بأية طريقة، ونحن أيضا أهداف لهم وسنستمر كذلك في كوننا ضحاياهم. واستطرد الرئيس قائلا بكل تأكيد، ”لكننا نحذر من التسرع في إصدار الأحكام والتصريحات النارية“.

لقد تحولت كلمات الرئيس اليوم من القول إلى العمل. فلقد نشرت نيويورك تايمز مقالا يشرح أن ”باكستان قد داهمت المتشددين الذين لهم صلة بهجمات مومباي“، وأقتبس ما يلي بصورة خاصة من إدارة المعلومات في جيش باكستان، ”لقد شرعنا اليوم في عمليات لجمع المعلومات الاستخبارية ضد معاقل المتطرفين ومنظماتهم المحظورة“. وهذا تصريح هام جدا، لأنه يثبت أن جميع أذرع الحكومة الباكستانية تتحرك بطريقة منسقة ومتسقة نحو معاقبة الذين يعملون، بأية طريقة، على تدمير سلام جيراننا وسلام بلدنا.

لقد ألقت باكستان الحجر الأول على حد المثل الشائع. ولقد دهشت قليلا من الإدانات القوية من أصدقائنا في الهند في مجلس الأمن اليوم، لكنني أنظر إليها بصفتها اعتبارات سياسية داخلية في هذه اللحظة. لكنني أتساءل، هل هي ضرورية؟ هل هناك شيء لا نريد القيام به معكم في حدود المعقول؟ لقد قال رئيس باكستان بكل وضوح للهند وللعالم إن أفضل رد على مذبحة مومباي هو التنسيق في مكافحة آفة الإرهاب، وأعتقد أن هذا العرض عرض هام جدا. ويتعين على العالم أن يعمل على تعزيز اقتصاد باكستان وديمقراطيتها، وأن يساعدنا في بناء مجتمع مدني وأن يزودنا بالقدرات في مجال إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب، مما يمكننا من محاربة الأنشطة الإرهابية بفعالية. واستطرد قائلا إنه ينبغي للهند وباكستان وبقية العالم أن يعملوا معا على ملاحقة الإرهابيين الذين تسببوا في المذبحة في مومباي،

وهاجموا نيويورك ولندن ومدريد ودمروا أيضا فندق ماريوت في إسلام آباد في شهر أيلول/سبتمبر.

إننا لا نرغب في إثارة أية مسائل، لكنني أود أن أطلب من أصدقائي في الهند أن يتذكروا، قبل التسرع في الاستنتاج بدون معرفة الحقائق، أنه عندما أُحرق قطار سابجهواتا السريع للصداقة – وأنا لا أود أن أثير هذه المسألة، لكنني أضرب مثالا، وقتل ركاب مسلمون كانوا في طريقهم إلى باكستان، توجهت أصابع الاتهام بسرعة إلى باكستان. ولقد ثبت فيما بعد تورط عقيد في الجيش الهندي في ذلك الحادث.

وبالمثل، هناك نقطة لا أريد إثارتها هنا اليوم، لكن في ظل هذه الظروف – فيما يتعلق بكشمير، إن باكستان، ورغم وضعها الداخلي، تمارس ضبط النفس في المحافل الدولية، وهذا ما كنا نريد أن نراه كذلك في أعقاب حادثة مومباي. إننا جميعنا ندرك أن الوضع في كشمير هو السبب الجذري لجميع المشاكل بين الهند وباكستان. أليس الوقت صالحا للتخلص من السبب الرئيسي بالتعهد بحل هذه المشكلة، لا بالأقوال فقط وإنما بالأفعال والإجراءات، كما فعلنا اليوم في باكستان، حتى نتخلص جميعنا من هذه المشكلة؟

كيف ينبغي لنا أن نبدأ؟ أقول، دعونا نوصي بعضنا بعضا بوقف الحملات السلبية ضد بعضنا البعض، وعلى الهند أن تساعد حتى في حل الجانب الديني. وربما يعرف بعض الموجودين هنا أنه يوجد في الولاية الشمالية الغربية الحدودية، حيث تجذرت المسألة بشكل عميق، ربع قوي من المجتمع يقوده الملالي كلية. ويدين هؤلاء الملالي بالإجلال للملالي في ديوبند، بالهند. ولا أقول هذا انتقادا أو توجيها لأصابع الاتهام، بل لأن لديّ اقتراحا طيبا للغاية.

وما أود قوله هو إنه إذا قدم إلى باكستان كبار رجال الدين من ديوبند، وهم يمارسون نفوذا كبيرا في المناطق الحدودية الشمالية الغربية من باكستان وفي المناطق القبلية التي تدار من قبل السلطات الاتحادية، وإذا اجتمع هؤلاء، وبما لديهم من معرفة واسعة بالدين أصدروا فتوى في باكستان ضد ما يحدث فيها بل وفي الهند من تفجيرات انتحارية وقتل المسلمين، أعتقد أنه سيكون لذلك تأثير بالغ الأهمية في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية. والواقع أن أقوى السياسيين من تلك المقاطعة هو مولانا فضل الرحمن، الذي يدين بالإجلال أيضا لديوبند.

وهكذا يمكن أن يساعد كل منا الآخر، ويمكننا أن نتضافر، ويمكن لكل منا أن يستخدم مرافق الآخر، ولعل هذه الفكرة الأخيرة أهم الأفكار جميعا، ولم ينظر فيها أحد بعد.

أود أيضا أن أقدم للمجلس بضع لمحات عن التدابير الجاري الاضطلاع بها اليوم في باكستان.

أولا، قد بدأت حكومة باكستان بالفعل من جانبها إجراء التحقيقات في الادعاءات باشتراك أشخاص وكيانات في هجمات مومباي.

ثانيا، بعد تحديد الحكومة الهندية جماعة الدعوة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، سوف تحظر الحكومة جماعة الدعوة بمجرد تلقيها هذا الإشعار وتتخذ الإجراءات المترتبة على ذلك، حسب الاقتضاء، بما فيها تجميد الأصول. ويجري إعداد خطة لضمان فعالية الإشراف الحكومي على منظمات الرعاية الاجتماعية المختلفة بالشكل الذي تقتضيه هذه الهيئة وغيرها. ويجري حاليا الاضطلاع بعملية تقودها المخابرات وتدعمها وكالات إنفاذ القوانين بقوة للقبض على الأشخاص المدعى تورطهم في هجمات مومباي. ولن يُسمح

بأي مخيمات تدريبية لحركة لاشكار الطيبة أو أي كيان من هذا النوع في أراضي باكستان.

وتشكل التدابير السالفة الذكر، الجاري القيام بها، دليلا إضافيا على تصميم باكستان على اتخاذ إجراء وعدم السماح لإقليمها بأن يستخدم لأغراض الإرهاب. ولكي تكون للحكومة الباكستانية القدرة على اتخاذ تدابير قوية فإنها بحاجة إلى التفهم والدعم الكامل من جانب أصدقائها والأمم المتحدة ومجلس الأمن. وعلاوة على اقتراحنا إنشاء لجنة مشتركة وإجراء التحقيقات، اقترحنا الآن أن تستقبل الهند وفدا من أرفع مستوى من باكستان لبحث هذه الأمور وضمان مزيد من تحسين الأوضاع في المستقبل.

ولكني أود أن أنفذ إلى محور تركيز هذه المناقشة في الواقع. وأرى أن هدفنا هو تحسين التعاون والتنسيق الدوليين في مكافحة الإرهاب. وفي المعركة الأوسع نطاقا مع الإرهاب، لا يمكن أبدا الطعن في أسبقية التدابير التنفيذية. غير أننا لكي نضمن الهزيمة الكاملة للإرهابيين، يلزم أن نضع استراتيجيات شاملة.

ونرى أن الأخذ بنهج يبالغ في تبسيط الأمور إزاء حل المشكلات المتشابكة سيخلق مزيدا من المشاكل. وفي المقام الأول من الأهمية في هذا الوقت أن نعزز التواؤم الدولي، الذي يمكن لهذا المجلس أن يؤدي فيه دورا بالغ الأهمية. ويجب أن ننبذ الجهود الرامية إلى إيجاد انقسامات وصدامات وشقاقات جديدة. ذلك أن التعطش الإنساني إلى العدالة، مهما أسيء تصوره، يمكن إشباعه من خلال الوسائل السياسية على نحو أفضل مما يمكن عن طريق القوة.

ويجب علينا لذلك أن نشجع الحلول السياسية للصراعات الطويلة الأجل التي لم تحلّ؛ وهنا أود أن أشير إلى حالتي كشمير وفلسطين. وبالرغم من أن هذين الصراعين فريدين في طابعهما، فإنهما يواجهاننا بتحديات وفرص متماثلة. وينبغي أن تشجعنا العائدات المترتبة على الحل السياسي لمسألة أيرلندا الشمالية التي تحققت من خلال اتفاق الجمعة العظيمة وأن نسير في نفس الاتجاه.

وأود أن أبرز ضرورة تعزيز الديمقراطيات وتهيئة بيئة شاملة لدعم مكافحة خطر الإرهاب. وذلك يساعد على عزل الذين يروجون لقضيتهم عن طريق القوة بدلا من المناقشة والحوار، ويشجع الشعور بالمشاركة الاجتماعية ويضم العناصر الهامشية إلى التيار الرئيسي. ويسعى مدبرو الإرهاب الشريرون جاهدين لتحديد الصداقات الوليدة وتدميرها. وإذا استسلمنا لمخططاتهم وأفعالهم فإنهم سيكررون أفعالهم. أما إذا ازداد تقاربنا في أعقاب الأعمال التدميرية فإن ذلك يثنيهم عن ارتكابها. ومن ثم يلزم المزيد من التقارب بيننا. فاستمرار نمط الاستجابة القائم على الانقسامات لن يكشف فقط مواطن ضعفنا، بل سيشجع على الشر. ويلزم أن نتحد في ساعة الأزمة، معتبرين ذلك الموقف عنصرا هاما من عناصر استراتيجيتنا في مكافحة الإرهاب، لمواصلة توثيق علاقاتنا الرامية إلى مكافحة هذا الخطر.

وفيما يتعلق بالحل طويل الأجل لمسألتي الإرهاب الدولي والأمن، من الضروري أن ننظر إلى جميع الأسباب الجذرية للإرهاب الدولي والمسائل المرتبطة بالأمن. وتغطي هذه المسائل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة بالإجماع. ويلزم أن ننفذ الاستراتيجية على نحو متوازن وشامل.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، علينا أن نعالج بصدق وفعالية احتياجات البلدان الشريكة في مجال بناء القدرات. ذلك أن الشراكة التي نتردد فيها في تبادل المعدات والتكنولوجيات الهامة سوف تفتقر إلى الثقة ولا تؤدي إلا لتجريد الذين يكافحون الإرهابيين من سلاحهم.

ولا يمكن أن ينتج عن ذلك إلا خسائر غير مرغوبة في الأفراد، فضلا عن أنه يطيل أمد الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال المجلس خلال هذا الشهر، وعلى عقدكم هذا الاجتماع الهام، الذي يأتي بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في مدينة مومباي الهندية، وأسفرت عن قتل وجرح العديد من المدنيين الأبرياء.

لقد كانت بلادي سباقة في التعبير عن إدانتها لهذه الأعمال على لسان السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، الذي أدان هذه الأعمال وقدم التعازي باسمه وباسم الشعب السوري إلى حكومة وشعب الهند الصديقة.

لقد استغلت مندوبة إسرائيل منبر مجلس الأمن اليوم مرة أخرى لتزييف الحقائق المتصلة بممارسة بلادها لإرهاب الدولة المنظم منذ عقود. واعتقدت المندوبة واهمة أنها بالتهجّم على بلادي قد تستطيع إبعاد الأنظار عن جوهر مشكلة العنف والإرهاب في منطقتنا، وهو الجوهر الذي يمثله الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، والجرائم ضد الإنسانية التي تمارسها حكومات إسرائيل المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وقد أصبح الجميع في العالم يعرفون أن إسرائيل تفرض حصارا جائرا وتمارس سياسة القتل البطيء بحق أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني، كما لم تحرك إسرائيل ساكنا لوقف الاعتداءات الإرهابية التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في مدينة الخليل.

إن ما جاء في بيان إسرائيل لن يغير حقيقة أن إسرائيل تتمتع بأكبر سجل أسود من الإرهاب الذي يحتاج إلى موسوعة ومتحف وأرشيف لتسليط الضوء على جرائم الإبادة وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي، التي مارستها إسرائيل على امتداد تاريخها الدموي بحق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والمصريين والأردنيين وغيرهم. إن إسرائيل هي التي أدخلت الإرهاب الرسمي إلى المنطقة، ومن المعروف للقاصي والداني أن العصابات الإرهابية مثل شيترن وإرغون وهاغانا وبالماخ قتلت الآلاف من الفلسطينيين، وشردت الملايين منهم خارج أراضيهم، واغتالت المبعوث الخاص للأمم المتحدة الكونت برنادوت.

ونذكر بأن إسرائيل ارتكبت أول عمل قرصنة جوية في التاريخ عندما اختطفت طائرة مدنية سورية في عام ١٩٥٤. كما قامت بتنفيذ اغتيالات سياسية في بيروت في عام ١٩٦٨ بحق مفكرين مدنيين عزل. وقامت بتفخيخ سيارات لاغتيال رؤساء بلديات فلسطينيين في الثمانينات. وقامت بقصف سفينة التجسس الأمريكية ليبرتي خلال حرب ١٩٦٧، بسبب تأكدها من رصد هذه السفينة لأوامر إعدام جماعي بحق الأسرى المصريين في سيناء. كما أسقطت طائرة مدنية ليبية عام ١٩٧١. إن إسرائيل استهدفت مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقتلت يومها ١٠٦ من المدنيين الذين احتموا بمبنى الأمم المتحدة. ثم قصفت في عام ٢٠٠٦ موقعا آخر في مارون الرأس، وقصفت كذلك موقع الخيام. وتجدر الملاحظة أن تقرير الجيش الكندي الذي حقق في الجريمة الإرهابية التي أسفرت عن مقتل الرائد الكندي وثلاثة مراقبين آخرين من كل من النمسا والصين وفنلندا خلص إلى أن إسرائيل قصفت الموقع عن عمد، ناهيك عن عمليات أخرى مشبوهة وقعت ضد قوات حفظ السلام في جنوب لبنان. وكان آخر ضحايا الهجمة الإسرائيلية في منطقتنا الرائد البلجيكي، ستيفن، عندما توفي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أثناء أداء مهامه في نزع الألغام التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان، إضافة إلى استمرار إسرائيل

في رفضها تسليم خرائط الألغام والقنابل العنقودية التي أطلقتها على لبنان، وأدت إلى مقتل المئات من اللبنانيين، بينهم العشرات من الأطفال، رغم مطالبة مجلس الأمن والأمم المتحدة بذلك. هذه حقيقة إسرائيل الإرهابية التي حاولت ممثلة إسرائيل يائسة تحويل الانتباه عنها.

إن الذين وصفتهم ممثلة إسرائيل بالمنظمات الإرهابية هم لاجئون فلسطينيون هجّرهم إسرائيل قسرا من أرضهم وبيوتهم منذ عقود، ويتطلعون إلى إنصافهم واستعادة حقوقهم المشروعة بموجب قرارات الشرعية الدولية. لقد استقبلت الدول العربية، بما فيها سورية، هؤلاء الأخوة اللاجئين الفلسطينيين، وقدمت لهم كل عون بانتظار عودتهم إلى وطنهم فلسطين، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العام ١٩٤ (د-٣) حول حق الفلسطينيين في العودة. ولقد دعمت سوريا، كما فعلت معظم الدول، حق الشعوب في التحرر وتقرير المصير، وناهضت بقوة نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب أفريقيا الذي كانت إسرائيل أهم حليف له.

ولا ننسى أيضا الإرهاب الإسرائيلي الممارس بحق شعبنا السوري في الجولان المحتل، وهو إرهاب دولة إسرائيلي تتصدى له الأمم المتحدة في معظم لجانها الرئيسية كل عام، من خلال التصويت على قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي للجولان وضمها له عام ١٩٨١. كما تدين قمع سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال، وهي ممارسات أقرب ما تكون إلى العقوبات الجماعية وجرائم الحرب التي أدانها القانون الدولي.

ولو لم يستمر الاحتلال الإسرائيلي عقودا من الزمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة، لما شهدنا أعمال مقاومة مشروعة تعتبرها إسرائيل وحُماتها إرهابا. ولو لم يستمر تأييد دول ذات نفوذ في الأمم المتحدة لإسرائيل في إمعانها في ارتكاب جرائمها في منطقتنا، لكان الجهد الدولي التعاوني في مكافحة الإرهاب أكثر نجاعة وفائدة ومردودا.

السيدة ولسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): المزاعم التي استمعنا إليها بعد ظهر اليوم بشأن قضية لويس بوسادا كاريليس وخمسة كوبيين مدانين بالتجسس في الولايات المتحدة ليست جديدة. ففي كل مناقشة تقريبا من المناقشات التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن مكافحة الإرهاب، أثيرت تلك القضايا. وقد أثيرت اليوم كما أثيرت قبل أقل من شهر خلال المناقشة التي عقدها المجلس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن عمل لجانه المعنية بمكافحة الإرهاب. وحينئذ، قدمت الولايات المتحدة وصفا مفصلا للخلفية والخطوات القانونية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في ما يتعلق بتلك القضايا. وبدلا من تكرار تلك المناقشة، أحيل الوفود المهتمة إلى المحضر الحرفي للرد الذي قدمناه في جلسة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، الوارد في الوثيقة S/PV.6015.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل كوبا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد بينيتث بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): طلبت أخذ الكلمة لأرد على البيان الذي أدلت به للتو ممثلة الولايات المتحدة. وبالنظر إلى أن مناقشة المجلس اليوم كانت مطولة وساخنة أحيانا، سوف أتوخى الاختصار.

نفهم أنه لا يسر وفد الولايات المتحدة أن تُعْرَضْ في مجلس الأمن حقائق مزعجة بشأن سلوك حكومته. غير أن ذلك لا يمكن أن يحول دون ذكر تلك الحقائق وتكرارها. ولا جدوى تماما من أن يحاولوا مرارا وتكرارا إخفاء ما هو بديهي. فالحقيقة البادية للجميع هي أن حكومة الولايات

المتحدة أقدمت على تجاوزات مخزية حقا لتحمي الإرهابي الأكثر شهرة في نصف الكرة الغربي.

وقرار إطلاق سراح بوسادا كاريليس، الذي لا يزال على اتصال في ميامي مع عناصر إرهابية ومع اليمين المتطرف، هو أوضح دليل على ازدواجية المعايير الأخلاقية للحكومة الحالية للولايات المتحدة. كما يشكل القرار دحضا كاملا لمكافحة الولايات المتحدة المفترضة للإرهاب. وحكومة الولايات المتحدة تتوقع منا أن نقبل بشكل سلبي دعوتها المتسمة بالنفاق إلى أن نفعل كما تقول وليس كما تفعل.

ولا شك أن قضية لويس بوسادا كاريليس أكثر مثال معروف، ولكنه بالطبع ليس المثال الوحيد. ففي ميامي وغيرها من مدن الولايات المتحدة، تقدم الأموال وتستخدم لتمويل الأنشطة الإرهابية مع إفلات كامل من العقاب. وتستخدم الحسابات المصرفية بصورة علنية ومنتظمة لتمويل الإرهاب. ويتم تجنيد الإرهابيين، بينما يجري شراء الأسلحة وتخصيص الأرض للذين يمولون ويخططون ويرتكبون الأعمال الإرهابية ضد كوبا.

إن كوبا تطلب من مجلس الأمن مرة أخرى أن يقيم المعلومات الوافرة والمفصلة التي قدمها بلدي وأن يتخذ الإجراء المناسب. وذلك سيسهم في الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الذين يخططون الأنشطة الإرهابية ويرتكبونها ضد كوبا انطلاقا من أرض الولايات المتحدة. وتأمل كوبا تحقيق العدالة عاجلا وليس آجلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند، الذي طلب أن يدلي ببيان آخر.

السيد دورياسوامي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للبيان الذي أدلى به سفير باكستان. والحقيقة المؤكدة أن الحوادث التي وقعت إرهاب وأن الأرض الخاضعة لسيطرة باكستان تستخدمها الجماعات الإرهابية في باكستان لارتكاب أعمال إرهابية في الهند. وعلى باكستان أن تركز اهتمامها على اتخاذ إجراء ضد المجرمين الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية أو يساعدون على ارتكابها أو يحرضون عليها أو بخلاف ذلك يدعمونها، بدلا من أن تعرض على مجلس الأمن مسائل خارجية تتصل بولاية جاموا وكشمير الهندية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي طلب أن يدلي ببيان آخر.

السيد إسكالونا أوجيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): استمعنا لبيان ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضية لويس بوسادا كاريليس. وهي قضية بسيطة للغاية. فقد أعلن السيد بوسادا كاريليس مسؤوليته عن ارتكاب الأعمال الإرهابية، على النحو الذي أبرزته حتى صحافة الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن السيد بوسادا كاريليس هارب من العدالة الفنزويلية وطلبت فنزويلا من الولايات المتحدة تسليمه. وينبغي سماع تلك الطلبات.

كما أن جمهورية فنزويلا البوليفارية أعلنت استعدادها للدخول في حوار مع حكومة الولايات المتحدة على أعلى مستوى بغية تطبيع العلاقات بيننا. وذلك أمر لازم وبصورة عاجلة إذا أردنا أن نجد سبيلا لحل جميع هذه المسائل من خلال الحوار والمناقشات المباشرة. ولا يوجد سوى شرط واحد لتحقيق تلك الغاية ألا وهو: احترام سيادة حكومة فنزويلا وشعبها. وبالاستجابة لهذا الشرط الوحيد، إلى جانب احترام سيادة جميع الشعوب، فإنني مقتنع بأننا سنجد طريقا نحو السلام والحوار والتفاهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس على تعاونهم في صياغة نص البيان الرئاسي الذي سأتلوه بعد وقت قصير. كما أشكر الذين شاركوا في المناقشة على إسهاماتهم البناءة. وأعتقد أنني محق في القول إن هذه الجلسة قربتنا من التوصل إلى توافق للآراء وهو أمر ضروري للغاية في المكافحة العالمية للإرهاب، الذي يمثل تهديدا للجميع وفي كل مكان وفي كل الأوقات.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”إذ يشدد مجلس الأمن على أن السلام والأمن في العالم كل لا يتجزأ، وإذ يأخذ في اعتباره ما يتسم به العالم من ترابط واعتماد متبادل، يؤكد من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل واحداً من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها مهما كانت دوافعها، حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. ويؤكد من جديد كذلك تصميمه على مكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية بجميع الوسائل الممكنة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالبيانات الصادرة مؤخرا عن منظمات حكومية دولية والتي تدين جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية وأخذ الرهائن؛ وهي بيانات تستند إلى الإدانة العالمية من جانب المجتمع الدولي لأعمال الإرهاب غير المشروعة، بما فيها الأعمال المرتكبة ضد المدنيين، والتي لا يمكن تبريرها أو التماس عذر لها في ظل أي ظروف أو وفقا لأي اعتبارات سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو عنصرية أو عرقية أو دينية أو غيرها، ويؤكد من جديد ضرورة تعاون الدول الأعضاء على سبيل الاستعجال من أجل منع هذه الأعمال وقمعها.

”ويؤكد مجلس الأمن الدور المحوري للأمم المتحدة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية جميع قراراته وبياناته المتعلقة بالإرهاب، ولا سيما القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ويشدد على ضرورة تنفيذها بالكامل.

”ويجدد مجلس الأمن دعوته للدول أن تصبح في أقرب وقت ممكن أطرافا في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب وأن تنفذ الاتفاقيات والبروتوكولات التي هي أطراف فيها.

”ويعتقد مجلس الأمن أن توفير الملاذ الآمن للإرهابيين لا يزال مصدر قلق شديد؛ ويؤكد من جديد ضرورة قيام الدول بتعزيز التعاون بغية العثور على أي شخص يدعم أو ييسر تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط أو التحضير لها أو ارتكابها أو توفير الملاذ الآمن، أو يشارك أو يحاول المشاركة في ذلك، وعدم منح الملاذ الآمن لذلك الشخص، وتقديمه إلى العدالة استنادا إلى مبدأ التسليم أو المحاكمة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية عمل اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويواصل تقديم دعمه وإرشاده لها.

”ويعرب مجلس الأمن بوجه خاص عن تأييده لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

(A/60/288) المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ويرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٢ الذي أعاد تأكيد الاستراتيجية وأركانها الأربعة ودعا إلى تنفيذها بطريقة متكاملة ومن جميع جوانبها.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تعزيز الحوار بين الحضارات وتوسيع آفاق فهمها المتبادل، توخيا لمنع الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة؛ ومعالجة النزاعات الإقليمية التي لم تحل والقضايا العالمية بشتى أنواعها، بما فيها القضايا المتعلقة بالتنمية، سيسهم في قيام تعاون دولي، يعد في حد ذاته أمرا ضروريا لاستدامة مكافحة الإرهاب على أوسع نطاق ممكن.

”ويدين مجلس الأمن بأقوى العبارات التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشجب محاولات تبرير أو تمجيد أعمال الإرهاب التي قد تحض على المزيد من الأعمال الإرهابية. ويؤكد مجددا أهمية مكافحة النزعات الأصولية والتطرف التي قد تؤدي إلى الإرهاب، وأهمية الحيلولة دون استغلال المتطرفين المتبنين للعنف للشباب.

”وإذ يؤكد مجلس الأمن من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها وكفالة سيادة القانون أمور ضرورية لوضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، وأن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان يكمل ويؤازر بعضها بعضا، فهو يذكر الدول بوجوب أن تكفل اتساق التدابير التي تتخذ لمكافحة الإرهاب مع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية المساعدة التقنية التي تهدف إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب من خلال استيفاء احتياجاتها في هذا المجال.

”ويؤمن مجلس الأمن بأن تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سييسر تهيئة الظروف اللازمة لنجاح جهود مكافحة الإرهاب، وبأن هذا النجاح عامل إيجابي لتعزيز السلام والأمن في العالم.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق من استمرار الهجمات الإرهابية في مختلف أرجاء العالم، ويهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعيد التضامن إلى المستوى الذي بلغه مباشرة عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، وأن تضاعف جهدها مرتين لمجابهة الإرهاب العالمي، مع إيلاء قدر كبير من الاهتمام لمسألة تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية وميسريها ومخططيها إلى العدالة، والتعاطف مع جميع ضحايا الإرهاب.

”وسيواصل مجلس الأمن متابعة التطورات من أجل تنظيم جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب بأقصى قدر ممكن من الكفاءة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/45.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.